اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة



مركز دراسات الشرق الأوسط

اتجاهات الناخبين الفلسطينيين

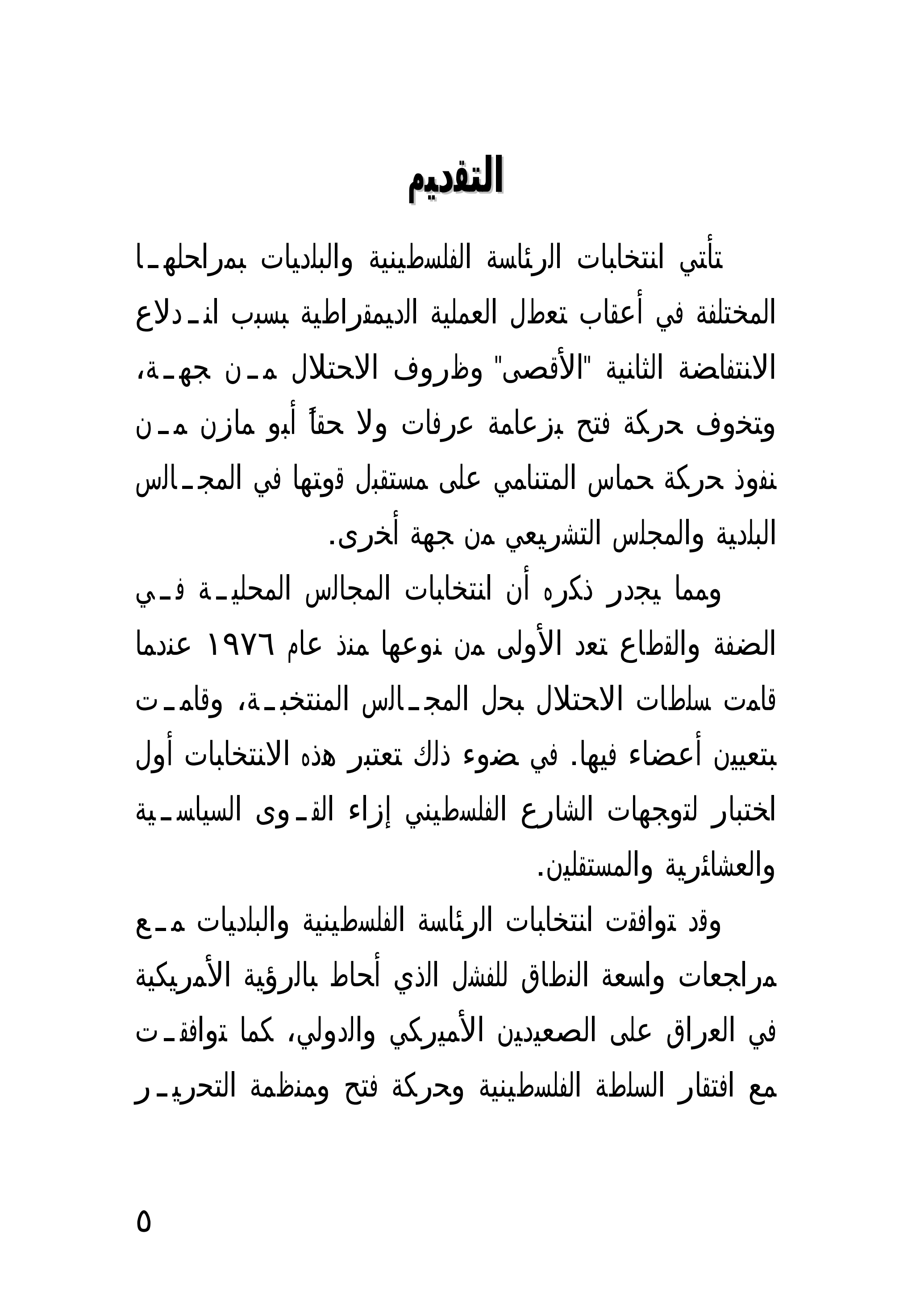
في

انتخابات البلديات ورئاسة السلطة

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها مركز دراسات الشرق الأوسط

هيئة الإشراف العلمي

فهرس

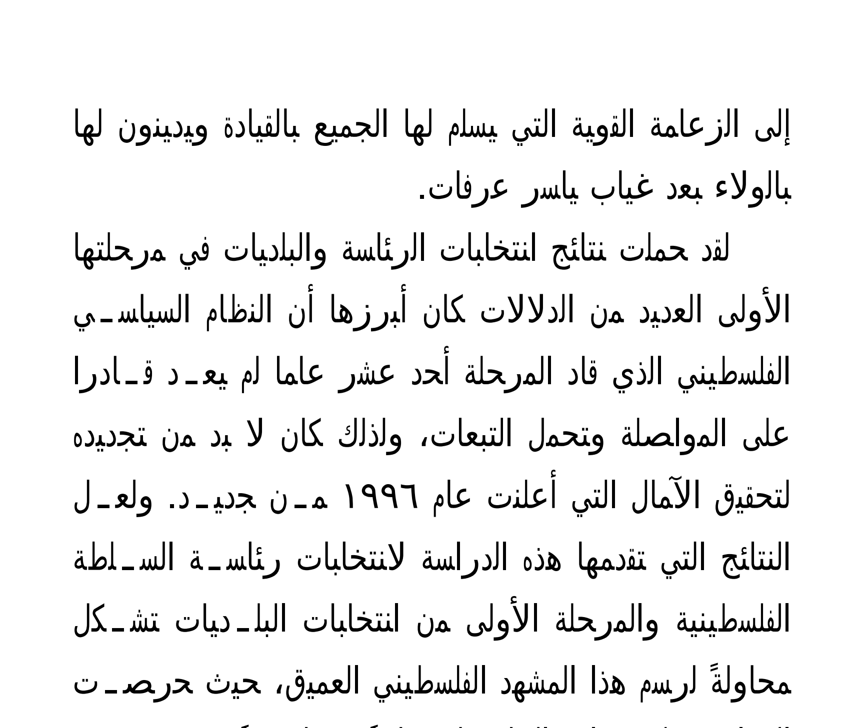


التقديم

تأتي انتخابات الرئاسة الفلسطينية والبلديات بمراحلها المختلفة في أعقاب تعطل العملية الديمقراطية بسبب اندلاع الانتفاضة الثانية "الأقصى" وظروف الاحتلال من جهة، وتخوف حركة فتح بزعامة عرفات ولا حقاً أبو مازن من نفوذ حركة حماس المتنامي على مستقبل قوتها في المجالس البلدية والمجلس التشريعي من جهة أخرى.

ومما يجدر ذكره أن انتخابات المجالس المحلية في الضفة والقطاع تعد الأولى من نوعها منذ عام ١٩٧٦ عندما قامت سلطات الاحتلال بحل المجالس المنتخبة، وقامت بتعيين أعضاء فيها. في ضوء ذلك تعتبر هذه الانتخابات أول اختبار لتوجهات الشارع الفلسطيني إزاء القوى السياسية والعشائرية والمستقلين.

وقد توافقت انتخابات الرئاسة الفلسطينية والبلديات مع مراجعات واسعة النطاق للفشل الذي أحاط بالرؤية الأمريكية في العراق على الصعيدين الأميركي والدولي، كما توافقت مع افتقار السلطة الفلسطينية وحركة فتح ومنظمة التحرير



إلى الزعامة القوية التي يسلم لها الجميع بالقيادة ويدينون لها بالولاء بعد غياب ياسر عرفات.

لقد حملت نتائج انتخابات الرئاسة والبلديات في مرحلتها الأولى العديد من الدلالات كان أبرزها أن النظام السياسي الفلسطيني الذي قاد المرحلة أحد عشر عاما لم يعد قادرا على المواصلة وتحمل التبعات، ولذلك كان لا بد من تجديده لتحقيق الآمال التي أعلنت عام ١٩٩٦ من جديد. ولعل النتائج التي تقدمها هذه الدراسة لانتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية والمرحلة الأولى من انتخابات البلديات تشكل محاولةً لرسم هذا المشهد الفلسطيني العميق، حيث حرصت الدراسة على قراءة النتائج إحصائياً وسياسياً بموضوعية نسبية وفق المتوفر من المعلومات.

لكل ذلك تأتي هذه الدراسة محاولة التعريف بالتطورات السياسية والاجتماعية المتغيرة في الساحة الفلسطينية، ولتتلمس تداعيات مثل هذه التطورات على الأمن القومي العربي والمصالح العربية العليا.

المدير العام/ جواد الحمد

١٥ كانون الأول ٢٠٠٥

المبحث الأول

تحليل المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية

المقدمة

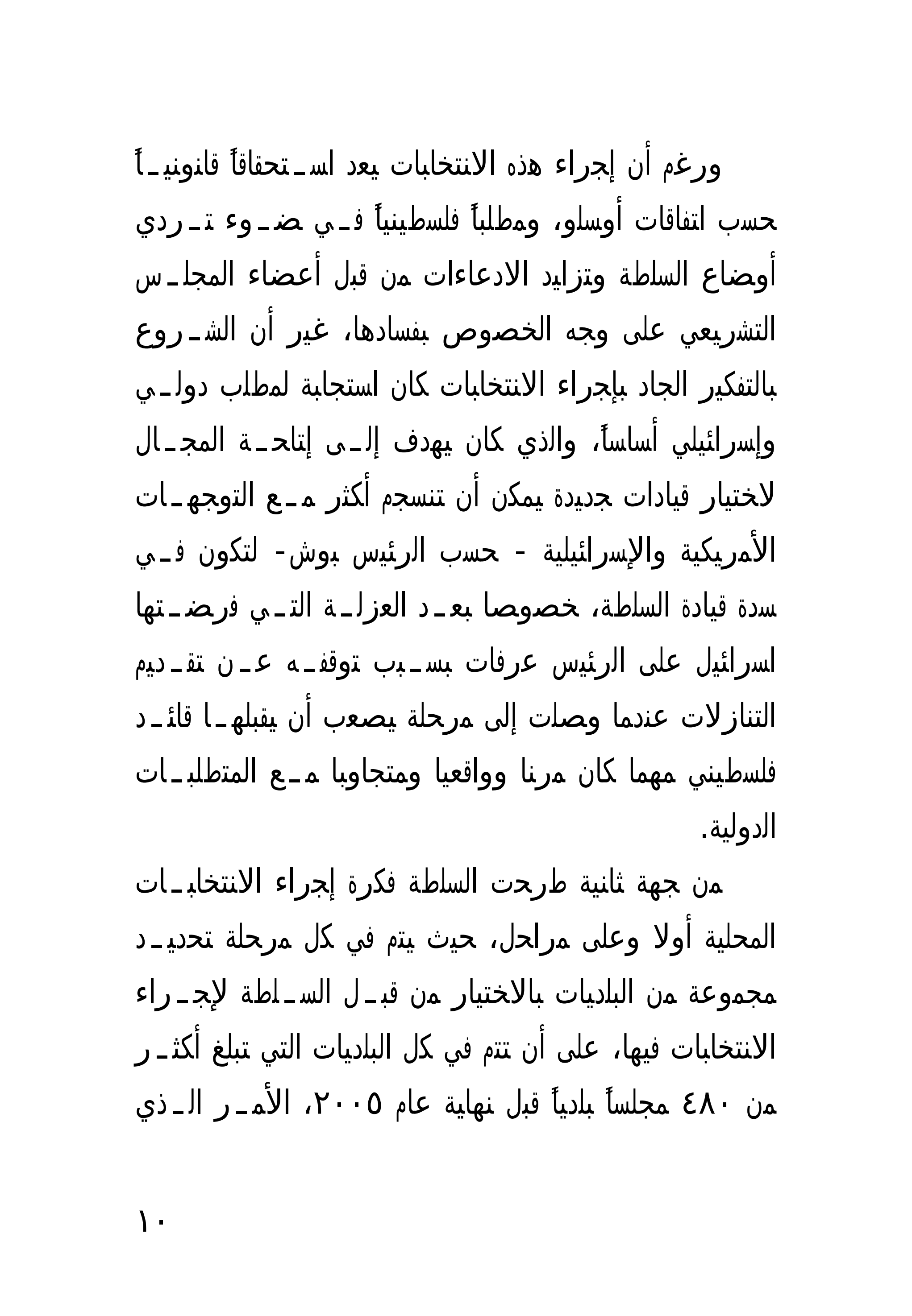
الظروف السياسية والداخلية الفلسطينية

بعد توقيع اتفاق أوسلو عمدت السلطة الفلسطينية المنبثقة عنه إلى تعيين المجالس المحلية بدلا من الانتخاب فيما فسر حينها بالخوف من فوز الاتجاه الإسلامي بمقاعد المجالس المحلية، حيث يؤكد أحد الخبراء والمسؤولين في منظمة التحرير في محاضرة له، أنه عند تشكيل السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤"كانت الأغلبية في الشارع الفلسطيني لحماس لدرجة تصل إلى٨٠% في قطاع غزة"[١]، ولذلك أعطت السلطة لنفسها الفرصة الكافية لتغيير اتجاهات الرأي العام في الشعب الفلسطيني في ضوء الرهان الكبير على ثمار اتفاق أوسلو، وبالتالي المراهنة على إمكانية تراجع أهمية خيار الانتفاضة والمقاومة الذي تتبناه القوى الإسلامية، وبرغم مرور أكثر من عشرة أعوام على قيام السلطة وتطبيق اتفاقات أوسلو، وبرغم الحضور الذي شكلته حركة فتح

---

[١] أسعد عبدالرحمن في محاضرة له في الجمعية الأردنية للعلوم السياسية في عمان في ٢٠٠٤/١١/١٠

بوصفها حزب السلطة طيلة هذه السنين، حيث تملك الأمـن والمال والسلطة والوظائف، غير أنها كانت مترددة في إجراء الانتخابات هذه المرة أيضا، ولم تكن متحمسة لهذا الخيـار، حيث تأخرت كثيرا في تشجيع أنصارها للتسجيل في سـجل الناخبين رغم تمديده مرات عدة، وهـو مـا كشـف عـن التخوفات التي تبديها حركة فـتح إزاء اختبـار الانتخابـات العامة التي أصبح من المؤكد أن تشـارك فيهـا الفصـائل الفلسطينية المختلفة وعلى رأسها حركة حمـاس، المنـافس الرئيسي لحركة فتح في قيادة الشـعب الفلسـطيني حسـب استطلاعات الرأي العام التي تجريها مراكز معظمها محسوبة على السلطة أو قريبة منها، والتي أشارت إلى أن كـلا مـن فتح وحماس قد يحقق ما نسبته ٢٤-٢٨ % مـن أصـوات الناخبين في أي انتخابات عامة. وكان الحديث يجـري عـن انتخابات ثلاثية للمجالس المحلية والبلدية، وانتخابات المجلس التشريعي الذي تجـاوز مدتـه القانونيـة بـأربع سـنوات، وانتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية التي تجـاوزت كـذلك مدتها القانونية بأربع سنوات أيضا.



ورغم أن إجراء هذه الانتخابات يعد استحقاقاً قانونياً حسب اتفاقات أوسلو، ومطلباً فلسطينياً في ضوء تردي أوضاع السلطة وتزايد الادعاءات من قبل أعضاء المجلس التشريعي على وجه الخصوص بفسادها، غير أن الشروع بالتفكير الجاد بإجراء الانتخابات كان استجابة لمطالب دولي وإسرائيلي أساساً، والذي كان يهدف إلى إتاحة المجال لاختيار قيادات جديدة يمكن أن تنسجم أكثر مع التوجهات الأمريكية والإسرائيلية - حسب الرئيس بوش- لتكون في سدة قيادة السلطة، خصوصا بعد العزلة التي فرضتها اسرائيل على الرئيس عرفات بسبب توقفه عن تقديم التنازلات عندما وصلت إلى مرحلة يصعب أن يقبلها قائد فلسطيني مهما كان مرنا وواقعيا ومتجاوبا مع المتطلبات الدولية.

من جهة ثانية طرحت السلطة فكرة إجراء الانتخابات المحلية أولا وعلى مراحل، حيث يتم في كل مرحلة تحديد مجموعة من البلديات بالاختيار من قبل السلطة لإجراء الانتخابات فيها، على أن تتم في كل البلديات التي تبلغ أكثر من ٤٨٠ مجلساً بلدياً قبل نهاية عام ٢٠٠٥، الأمر الذي

واجه رفضاً شديداً من قبل الفصائل المعارضـة الإسـلامية واليسارية على حد سواء.

وفاة عرفات:

مثلت وفاة الرئيس ياسر عرفـات فـي ٢٠٠٤/١١/١١ فرصة جديدة لقيادة السلطة وحركة فتح استثمرتها لضـرورة الاستجابة لما أطلق عليه بالفراغ الدستوري لمنصب الرئيس والمفترض أن يجري ملؤه بالانتخاب خلال ستين يوماً مـن وفاته، حيث أعلن عن الشروع بالإعداد لانتخابـات رئاسـة السلطة دون الانتخابات التشريعية ، كما تـم إقـرار مبـدأ المراحل الأربع في انتخابات المجالس المحلية بحجـج فنيـة غير مقنعة عمليا وواقعيا- حسب رأي كثير من الخبـراء-، وتم اختيار ٢٦ مجلسا محليا موزعة على مختلـف منـاطق الضفة الغربية و١٠ من قطاع غزة دون أي رابط جغرافـي أو ديمغرافي بينها، وهي المجالس التي تعتقد فتح أنها ستنال فيها أكثر من ٧٥% من الأصوات في الضفة الغربيـة(٢٦ مجلساً) - حسب حسين الشيخ أمين سر اللجنة الحركية العليا لفتح في الضفة الغربية- وذلك في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٤ ، أي قبيل إجراء انتخابات رئاسة السلطة المزمعة فـي ٩ ينـاير

٢٠٠٥ بأسبوعين، والذي فسر بأنه محاولة لدعم قـوة فـتح ونتائجها في انتخابات رئاسة السلطة، فيما أعلن تحت ضغط الفصائل المعارضة عن موعد أولـي لإجـراء الانتخابـات التشريعية في يونيو ٢٠٠٥.

وكانت المفاجأة بالحماسة التي أبدتها القوى الإسـرائيلية والدولية لإجراء الانتخابات علـى مسـتوى الرئاسـة دون التشريعية بوصفها مستلزما ومتطلبا لدعم مسـيرة السـلام، على أمل أن يجري تفـويض الـرئيس شـعبيا ليقـدم مـن التنازلات ما لم يقدمه سلفه الرئيس عرفات، خاصة ما يتعلق بالقدس واللاجئين والدولة المستقلة ، بدءا بوقـف المقاومـة والانتفاضة التي كان عرفـات يسـتثمرها لصـالح مواقفـه السياسية التي أزعجت الولايات المتحدة وإسرائيل، خصوصا وأن الاتجاه الإعلامي العام أظهر وفاة الرئيس عرفات وكأنها المفتاح السحري للحل، بوصفه العقبة الكؤود أمـام عمليـة السلام الجارية في المنطقة، حسبما يروج لـه الأمريكيـون والإسرائيليون، الأمر الذي استجابت له رغبـات فلسـطينية وعربية معنية بشكل لافت وغير قابل للتفسير.

وقد أبدى رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيـل شـارون وبعض القيادات العربية والفلسطينية المنخرطة فـي عمليـة السلام تفاؤلاً واسعاً إزاء إحداث اختراق كبير فـي عمليـة السلام لإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي حسـب روايـات ومصادر متعددة، حيث اعتبرت الانتخابات الفلسطينية مـن جهة، والانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب أهـم معالمهـا، وذلك بهدف وقف المقاومة واحتوائها لصالح عملية سياسـية طويلة الأمد، قال عنها الرئيس بوش إنها قـد تنتهـي عـام ٢٠٠٩ بإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح في جزء مـن الضفة الغربية وقطاع غزة.

لكن إعلان حركتي حماس والجهـاد الإسـلامي عـن مقاطعتهما لانتخابات الرئاسة ترشيحاً وانتخابـا أفقـد هـذه الانتخابات دلالاتها السياسية الجوهرية، حيـث حسـم هـذا القرار نتيجة الانتخابات مسبقاً لصالح مرشح فتح أبو مـازن قبل أن تبدأ الحملة الانتخابية أصلاً، الأمر الذي لقي استنكاراً دولياً وضغوطا عربية على حماس بهدف دفعهـا للمشـاركة فيها نظراً لإدراك جميع الأطراف أن انتخابـات فلسـطينية بدون حماس قد لا تتمتع بمصداقية شعبية عالية حسب تجربة

انتخابات ١٩٩٦، كما أن حماس بمقاطعتها لانتخابات رئاسة السلطة تكون قد سحبت أي تفويض ممكن لـرئيس السـلطة الجديد بتقديم أي تنازلات لصالح الجانب الإسرائيلي، حيـث ستبقى قادرة على رفض أي تنازل يقدمه مما يتعارض مـع مواقفها بحجة أنه ينتقص الحقوق الوطنية ولا يقبله الشـعب الفلسطيني، وذلك بغض النظر عن النسبة التـي سيحصـل عليها الرئيس الفلسطيني الجديد.

الانتخابات المحلية ساحة التنافس الوحيدة:

بهذا التحول أصبح ملعب الانتخابات البلدية هو المجال الوحيد المتاح للتنافس بين حركتي فتح وحماس، حيث حـدد موعد المرحلة الأولى للانتخابات المحليـة يـوم الخمـيس ٢٠٠٤/١٢/٢٣، كما تم تعديل قانون انتخابات البلديات فـي وقت متأخر من شهر نوفمبر ٢٠٠٤ ليشمل مـواد كانـت ترفضها حركة حماس.

لكن ورغم معارضة حركة حماس لهـذه التعـديلات، ورغم إعلانها عن تجاوزات متعددة المستويات والمجـالات في الإعداد للانتخابات من حيث تشكيل لجـان الانتخابـات المحلية والمركزية والتعامل مع إجراءات أخرى، إلا أنها لم

تقاطع هذه الانتخابات، وقد توقعت مصادر الحركة أن تحظى بتأييد يصل إلى ٢٥ % في البلديات الـ ٢٦ في الضفة، بوصف معظم هذه البلديات من معاقل حركة فتح أساساً.

وكانت استطلاعات الرأي العام الفلسطينية قد أعطت مؤشرات أولية على أن كلاً من حماس وفتح قد يحصل على ربع أصوات الناخبين الفلسطينيين في أي انتخابات عامة (٢٤-٢٨% حسب الندوة التي عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط في ٢٠٠٤/١٠/٩ في عمان، ونشر المركز وقائعها في كتاب بعنوان (الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥... ظروفها، آلياتها، نتائجها)، وذلك رغم أن مختلف الانتخابات القطاعية السابقة النقابية منها والطلابية والمهنية أكدت أن كلاً منهما تحظى بتأييد ٤٠ % في المتوسط في الضفة والقطاع.

ومما يجدر ذكره أن انتخابات المجالس المحلية في الضفة والقطاع تعد الأولى من نوعها منذ عام ١٩٧٦ عندما قامت سلطات الاحتلال بحل المجالس المنتخبة، وقامت بتعيين أعضاء فيها. في ضوء ذلك تعتبر هذه الانتخابات أول اختبار لتوجهات الشارع الفلسطيني إزاء القوى السياسية والعشائرية والمستقلين، وبرغم صعوبة تعميم نتيجة انتخابات

مجالس ٢٦ بلدية فقط من أصل حوالي ٤٨٠ مجلسـاً بلـدياً (أي ما نسبته ٥,٤٢%) على عموم الضفة والقطـاع، غيـر أنها حملت مؤشرات إحصـائية وسياسـية واجتماعيـة ذات دلالة، ربما تحظى معظمها بالتماثـل مـع بقيـة المنـاطق والمجالس، ولكنها على أي حال ربما تخضع لإعادة التقيـيم بعد إتمام إجراء الانتخابات الأخرى نهاية عام ٢٠٠٥.

وقائع الانتخابات المحلية:

تم تحديد ٢٦ بلدية موزعة على إحدى عشرة محافظـة في الضفة الغربية كمرحلة أولى للانتخابات البلدية، حيث بلغ عدد الذين يحق لهم الاقتراع في هـذه البلـديات ١٤٣،٩٢١ مواطناً، يمثل الذكور منهم ٧٢،٢٥٩ مواطناً، بنسـبة ٥٠,٢ %، والإناث ٧١،٦٦٢ مواطنة بنسبة ٤٩,٨ %.

كما تحتل هذه البلديات ٣٠٦ مقاعد موزعـة بتفـاوت حسب عدد الناخبين، وقد بلغ عدد المرشحين لشـغلها مـن جميع التقسيمات الاجتماعية والسياسية ٨٨٧ مرشحا، مـنهم ٧٤٨ من الذكور بنسبة ٨٤,٣ %، و ١٣٩ من الإناث بنسبة ١٥,٧ %. حيث تم الترشح رسمياً على الأسـاس الفـردي، وشهدت الحملات الانتخابية تكتلات وقـوائم أساسـية كـان

نصيب حماس وفتح منها أكثر مـن ٦٥ %، فيمـا اقتسـم المرشحون المستقلون ومرشحو الفصائل الأخرى والعشـائر الـ ٣٥ % المتبقية.

وقد أعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابـات المحليـة أن نسبة المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات بلغت ٨١ % من مجموع الذين يحق لهم الاقتراع على تفـاوت بـين بلديـة وأخرى، أي أن ١٢٠،٨٩٣ مواطنا قد أدلوا بأصواتهم فـي المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية الفلسـطينية لـ ـ ٢٦ مجلساً بلدياً. وكما بلغ عدد مراقبي اللجنة الأهلية الفلسطينية لمراقبة الانتخابات ٣١٨ مراقبا مـوزعين علـى مختلـف المجالس المحلية المعنية[٢].

و أعلن رسمياً عن نتائج الانتخابات وأصوات الفـائزين فيها يوم الأحد ٢٠٠٤/١٢/٢٦ على لسـان رئـيس لجنـة الانتخابات ووزير الحكم المحلي، بالإعلان عـن الأصـوات الفردية ، حيث رفض التعليق على فوز أي قـوائم أو قـوى سياسية أو اجتماعية في أي بلدية، وهو ما ترك الباب مفتوحا أمام اللغط والتجاذب السياسي والإعلامي حول حقيقة فـوز

---

[٢] وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)- ٢٠٠٤/١٢/٢٤.
http://www.wafa.pna.net/search_arch1.asp

الاتجاهات السياسية وخاصة حركتي حماس وفتح، خصوصا في ظل تسرب نتائج أولية أشارت إلى تقدم حركة فتح بـ ٦٥ % من البلديات، حيث أعلنت حركة حماس نتائج ومعلومات مغايرة[٣]، ما اضطر الإعلام إلى إعادة التوازن والخـروج من دائرة الحسم لهذه المعلومات التـي ثبـت عـدم صـحة تقاريرها الأولية المتعلقة بفوز حركة فتح، كمـا أن إحجـام السلطة التي تسيطر عليها حركة فتح عن تقديم أي معلومات بهذا الخصوص أثار التساؤل حول حجم الخسارة التي منيت بها حركة فتح في معاقلها، والتي أريد لهـا أن تبقـى طـي الكتمان حتى لا تؤثر في انتخابات رئاسة السلطة من جهـة، وعلى نتائج الانتخابات البلدية والتشريعية الأخرى من جهـة أخرى، كما لوحظ تراجع الاهتمام بهذه النتيجة ودلالاتها من قبل السلطة الفلسطينية مع بدء الحملـة الانتخابيـة لرئاسـة السلطة المحسومة سلفاً لصالح مرشح فتح، علمـا بـأن مـا تعكسه الانتخابات المحلية يعد مؤشراً علمياً أكثر دقة وقبولا مما تعكسه انتخابات رئاسة السلطة التي خلت مـن التنـافس بعدما قاطعتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي تماما.

---

[٣] بيان حماس بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٥.

لكن النتائج التي نشرت حسب وسائل الإعلام الفلسطينية وكلٍ من حركتي حماس وفتح كانت بالفعل غيـر مريحـة، فبرغم أن الجو الديمقراطي النسبي الذي ساد الانتخابات قدم مشهداً سياسياً فلسطينياً مبشراً، إلا أن عـدم إعـلان نتـائج القوائم السياسية والاجتماعية التي كان ينتظرهـا المـواطن الفلسطيني بفارغ الصبر قد تسبب بتزايد هذه البلبلة.

وبجهد إحصائي مضنٍ استغرق أكثـر مـن أسـبوعين كاملين حاولت وحدة الدراسات الإحصائية في مركز دراسات الشرق الأوسط التوصل إلى رؤية أولية تعبر عن الـدلالات الإحصائية والاجتماعية والسياسية لهـذه الانتخابـات كـأي انتخابات بلدية في العالم، وليستفاد منها في تقـديم التنبـؤات حول التوجهات السياسية والاجتماعية للشـعب الفلسـطيني، ولخدمة التوقعات إزاء الانتخابات المحلية والرئاسية القادمة، وكذلك انتخابات المجلس التشريعي، ولتحديـد مـدى دقـة استطلاعات الرأي العام ومصداقيتها التـي عكسـت نسـبا وأرقاما محددة لكل قوة اجتماعيـة وسياسـية وللتوجهـات الفلسطينية مدعية نسبة خطأ تصل إلى ٢,٥ % فقط، وكذلك

لاختيار مدى توافق هذه النتائج مع نتائج الانتخابات القطاعية والمهنية السابقة.

وبعد دراسة مستفيضة باستخدام المقاربة والمطابقة بين المعلومات من جهة، وتقدير دقتها ودقة مصادرها من جهـة أخرى، وباستخدام طريقة التقدير والتوقع لبعض العمليـات، واللجوء إلى أسلوب النقاط في عمليات إحصـائية أخـرى، أمكن التعامل مع ٢١ بلدية فقط من مجموع الـ ـ ٢٦ التـي جرت فيها الانتخابات، وبرغم معرفتنا المسبقة بأن اسـتبعاد هذه البلديات الخمس ربما يؤثر على دقة النتيجة، والتي قـد ترجح بعض القوى على غيرها، غير أننا آثرنا تقديمها للرأي العام والباحثين والخبراء كدراسة معقولة تحمل قدراً من الدقة النسبية وفق ما أشرنا إليه من صـعوبات علميـة، وابقـاء البلديات الخمس الأخرى للمعلومات التي قد تتوافر لاحقاً.

النتائج العامة

* حقائق بين يدي النتائج:

كشفت قراءة نتائج الانتخابات الرقمية أن غالبية البلديات الـ٢٦ التي تم إجراء الانتخابات فيها تؤكد أن ثمة تـداخلاً بين كل من حركتي حماس وفتح والمستقلين فـي مختلـف المجالس البلدية، ورغم أن كلا من الحركتين قدمت تقـديرها الخاص لتوزيع أعضاء المجالس إلا أن هـذه الدراسـة قـد تمكنت من حسم هذه الاختلافات في ٢١ من هذه البلديات من أصل ٢٦ فقط، والمحددة في الجدول رقم (٢) في ملحق رقم (١)، بينما لم تتمكن الدراسة من حسـم تركيبـة ٥ بلـديات أخرى، وهي طوباس وبلعا وبديا وكفر الديك وعزون، والتي يبلغ مجموع مقاعد مجالسها ٥٩ مقعداً.

ومن أجل التوصل إلى رؤية موضوعية فقد تم تبني عدة فرضيات لهذه الدراسة حسب مرفق رقم (١)، والتي تحـدد كيفية احتساب الوزن النسبي لكل بلدية وكيفية تحديد التنظـيم الفائز، وكذلك تحديد مفهوم الأغلبية لكل جهة في المجلـس،

إضافة إلى الاستفادة من مجموع مقاعد كل جهة منهما في البلديات تحت الدراسة.

وقد اعتبرت الدراسة أن التنافس الأساسي على قيادة المجالس البلدية كان بين حركتي فتح وحماس، وعليه تم تشكيل جداول المعلومات والنسب الخاصة لكل منهما وفق الفرضيات أعلاه.

* مقاييس قراءة النتائج الأساسية والفرضيات المستخدمة في التحليل الإحصائي:

من أجل التمكن من قراءة النتائج الرقمية وتحويلها إلى دلالات اجتماعية وسياسية فقد اتبعت الدراسة طرقا علمية مختلفة كمقاييس لقراءة هذه النتائج، وبتطبيقها توصلت الدراسة إلى ما يلي:

عدد المقاعد في كل المجالس البلدية:

أشارت نتائج البلديات تحت الدراسة التي يبلغ عدد مقاعدها ٢٤٧ مقعداً (مجموع مقاعد البلديات الـ ٢٦ يبلغ ٣٠٦ مقاعد) إلى أن حركة فتح قد حصلت على ١١٦ مقعداً بنسبة ٤٧% ، فيما حصلت حركة حماس على ٨٣ مقعدا بنسبة ٣٣,٦ %، وقد توزعت المقاعد الباقية على المستقلين

والعشائر وباقي التنظيمات بنسبة تصل إلى ١٩,٤%، انظـر جدول رقم (٨).

عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحون الفائزون للقوائم في هذه البلديات:

نظرا لأهمية عدد الأصوات التي حصلها كـل تنظـيم عندما حقق الفوز في مقاعد أي بلدية، فقد اهتمـت الدراسـة بتقدير متوسط الأصوات التي حصل عليها الفـائزون لكـل تنظيم، حيث كان ذلك واضحا بشكل دقيـق فـي ١٢ بلديـة (جدول رقم (٨))، عندما كشفت الدراسـة أن حركـة فـتح حصلت على ٥٧٤١٧ صوتاً لـ ٦٦ مقعدا، فيمـا حصـلت حركة حماس على ٣٧٧٧٦ لـ ٣٧ مقعدا، وقد اسـتخدمت هذه النتائج الدقيقة في عمليـة مقاربـة إحصـائية لتحديـد الأصوات في بقية البلديات (انظر جدول رقم (١٠)).

وبذلك أمكن حصر مجموع أصوات كل تنظيم، والتـي بلغت لجميع الفائزين في البلديات الـ ٢١ المحددة للدراسـة ٢٥١٢٢٦ صوتا، حيث حققت فـتح نسـبة ٤٠,٢ % مـن مجموع هذه الأصوات ، فيمـا حققـت حمـاس ٣٣,٧ %، ووزعت بقية النسبة وقيمتهـا ٢٠,١ % علـى المسـتقلين

والعشائر وبقية التنظيمات الأخرى.(انظر جدول رقم (١٢)، وشكل رقم (٦)).

عدد البلديات التي تمكنت أي جهة أو قوة من التفوق فيها على الأخرى:

من خلال معطيات المعلومات المتوفرة للبلديات تحت الدراسة تبين أن حماس تفوقت على فتح في ١٠ بلديات منها بنسبة ٤٧,٦%، فيما تفوقت فتح على حماس في ثماني بلديات بنسبة ٣٨,١%، بينما لم يحقق أي منهما تفوقا على الآخر في البلديات الثلاث المتبقية، فيما حققت الجهات الأخرى تفوقا على كل منهما فيها. (انظر جدول رقم (٣)).

عدد البلديات التي تمكنت كل جهة من حسمها بدون تحالفات (أي حققت الأغلبية النسبية في المجالس وحدها):

على صعيد تحقيق الأغلبية الحاسمة بدون تحالفات تمكنت حماس من حسم ٦ بلديات بنسبة ٢٨,٦% ، فيما حسمت فتح ٨ بلديات بنسبة ٣٨,١%، غير أن أياً من التنظيمين لم يستطع أن يحسم وحده أيا من البلديات الـ ٧ المتبقية (انظر جدول رقم (٤)).

قوة كل تنظيم وفق الوزن النسبي للبلديات التي فاز فيها:

وفق مقياس الوزن النسبي لكل بلدية-والذي يمثل أهمية البلدية النسبية لباقي البلديات، حسب نسبة عدد مقاعد مجلسها المحلي إلى مجموع المقاعد الكلية- حسب توزيع جدول رقم (٢) (البلديات التي تحت الدراسة)- يتبين أن البلديات التـي حققت فيها حركة حماس فوزا على غيرها تشكل٣٩,٩ نقطة ، فيما شكلت البلديات التي فازت فيها فتح على غيرها نسبة ٢٨,٨ نقطة، من الوزن النسبي للبلديات، وتوزعت الأطراف الأخرى ١٢,١ نقطة من الوزن النسبي للبلـديات المتبقيـة، علماً بأن مجموع نقاط الوزن النسبي للبلديات تحت الدراسـة يصل إلى ٨٠,٧ نقطة (انظر جدول (٦)).

أما فيما يتعلق بتحقيق الأغلبية النسبية التي سبق ذكرها فقد كانت بلديات حماس الست تشكل ٢٣,٥ نقطة من الوزن النسبي، فيما كانت بلديات فتح الثماني تشكل ٢٨,٨ نقطـة، وحققت البلديات السبع غير المحسومة أغلبية بنسـبة ٢٨,٤ نقطة (مجموع الوزن النسبي للبلديات تحـت الدراسـة هـو ٨٠,٧ نقطة)، (انظر جدول (٧)).

جدول رقم (١٣)

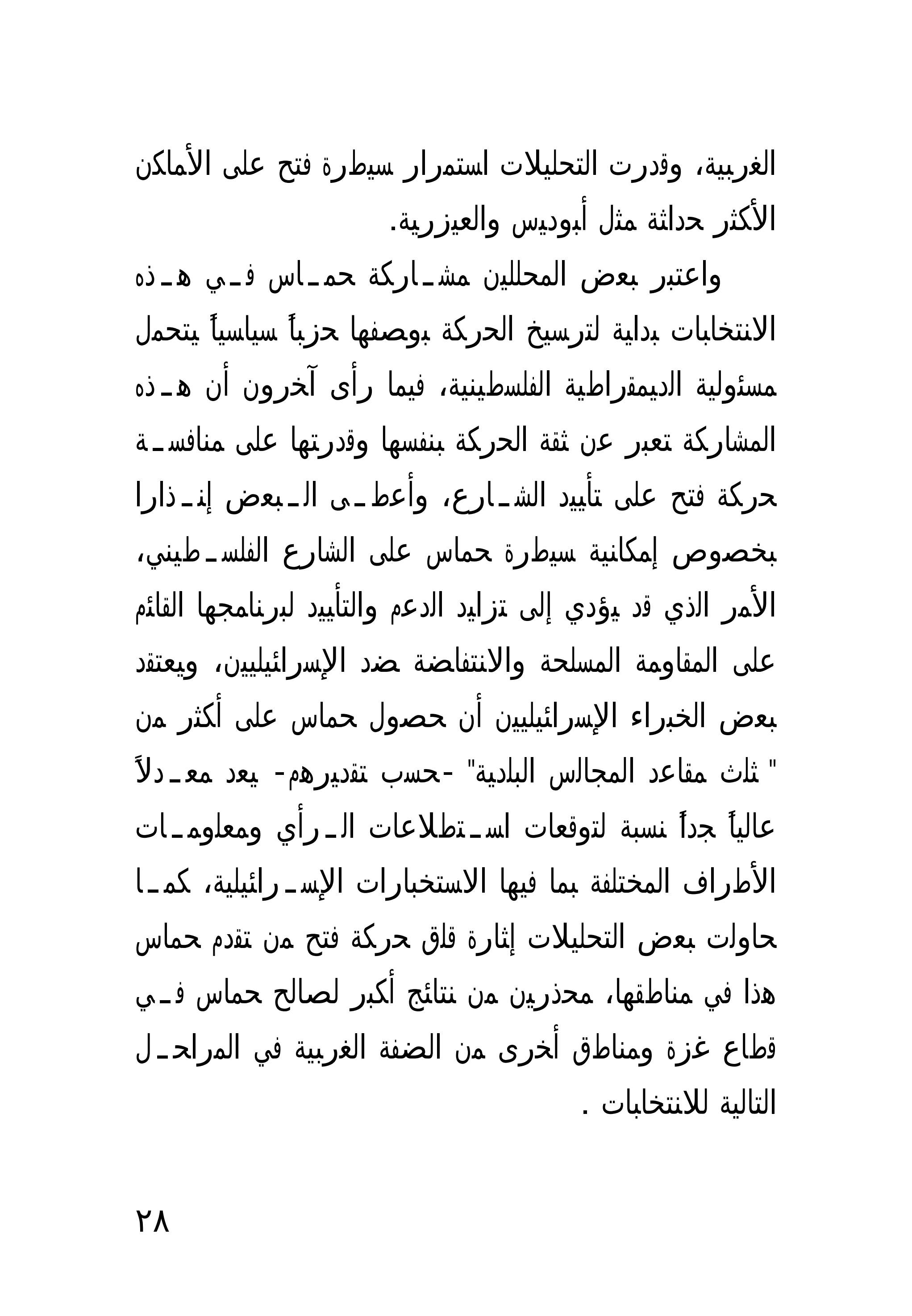
خلاصة نتائج تطبيق المقاييس الخمسة وفق الفرضيات المستخدمة على البلديات تحت الدراسة (٢١ مـن أصـل ٢٦):

المقياس التنظيم	حركة فتح	حركة حماس	المستقلون والتنظيمات الأخرى والعشائر
حسب عدد المقاعد	%٤٧	% ٣٣,٦	% ١٩,٤
حسب عدد الأصوات	%٤٠,٢	% ٣٣,٧	% ٢٠,١
حسب عدد البلديات بالتفوق على الآخر	%٣٨,١	% ٤٧,٦	% ١٤,٣
حسب عدد البلديات بحسم الاغلبية النسبية بدون تحالفات	%٣٨,١	% ٢٨,٦	% ٣٣,٣
حسب الوزن النسبي للبلديات التي فاز بها أو حقق الأغلبية	٢٨,٨ نقطة	٣٩,٩ نقطة	١٢,١ نقطة

وبذلك يمكن التأكيد أن الانتخابات أفرزت دلالات سياسية واجتماعية جديدة يفترض أن تؤثر على سياسات العمل لدى مختلف القوى الفلسطينية، وأنها بينت إمكانية التمثيل الديمقراطي النسبي المعقول لهذه القوى حسب المكونات الاجتماعية والسياسية بما يحقق التفاعل والتعددية السياسية وتداول السلطة، وأن على مختلف القوى الاستعداد لعدد من المفاجآت في أي انتخابات قادمة على قاعدة تداول السلطة بروح وطنية ديمقراطية، وذلك لمصلحة المحافظة على صورة الشعب الفلسطيني كشعب مناضل حر ومتفاهم وديمقراطي.(انظر جدول رقم (١٣)).

رد الفعل الإسرائيلي:

لم تحظ الانتخابات البلدية الفلسطينية باهتمام كبير في الجانب الإسرائيلي باستثناء القلق الذي أبدته بعض الأوساط نتيجة تقدم حركة حماس النسبي في عدد من المواقع المحسومة تقليديا لحركة فتح، وأشارت بعض التحليلات إلى أن حماس لا تزال تسيطر على المناطق التقليدية، فيما تقاسمت مع فتح تقريبا المناطق الريفية في شمال الضفة



الغربية، وقدرت التحليلات استمرار سيطرة فتح على الأماكن الأكثر حداثة مثل أبوديس والعيزرية.

واعتبر بعض المحللين مشاركة حماس في هذه الانتخابات بداية لترسيخ الحركة بوصفها حزباً سياسياً يتحمل مسئولية الديمقراطية الفلسطينية، فيما رأى آخرون أن هذه المشاركة تعبر عن ثقة الحركة بنفسها وقدرتها على منافسة حركة فتح على تأييد الشارع، وأعطى البعض إنذارا بخصوص إمكانية سيطرة حماس على الشارع الفلسطيني، الأمر الذي قد يؤدي إلى تزايد الدعم والتأييد لبرنامجها القائم على المقاومة المسلحة والانتفاضة ضد الإسرائيليين، ويعتقد بعض الخبراء الإسرائيليين أن حصول حماس على أكثر من " ثلث مقاعد المجالس البلدية" -حسب تقديرهم- يعد معدلاً عالياً جداً نسبة لتوقعات استطلاعات الرأي ومعلومات الأطراف المختلفة بما فيها الاستخبارات الإسرائيلية، كما حاولت بعض التحليلات إثارة قلق حركة فتح من تقدم حماس هذا في مناطقها، محذرين من نتائج أكبر لصالح حماس في قطاع غزة ومناطق أخرى من الضفة الغربية في المراحل التالية للانتخابات .

ولا شك أن النتائج تعد مقلقة نسبيا لقوات الاحتلال في حال كانت هي المعدل المتوقع لبقية البلديات في الضفة الغربية ولأكثر منها في قطاع غزة، حيث تتقاسم كل من فتح وحماس الشارع الفلسطيني تقريبا، الأمر الذي سيشكل صعوبة كبيرة أمام أي عمليات أمنية تقوم بها السلطة الفلسطينية ضد حماس ومؤيديها وتشكيلاتها المسلحة وفق المطالب الإسرائيلية، حيث تشكل هذه القوة الجماهيرية مظلة حماية ودعم لم تتوفر مثلها لحماس إبان عمليات السلطة ضدها عام ١٩٩٦.

الدلالات الاجتماعية والسياسية:

أكد تقرير اللجنة الأهلية لمراقبة الانتخابات الفلسطينية أنها لم تسجل أي خروق تصل إلى درجة التزوير أو التلاعب بالنتائج النهائية، مشيدة في الوقت نفسه بكفاءة ونزاهة المشرفين على عملية الاقتراع.

وأكدت اللجنة في الاستنتاجات التي توصلت إليها والخاصة بالعملية الانتخابية، أن ثمة نسبة مشاركة عالية في عملية الاقتراع من قبل كافة الفئات الاجتماعية والسياسية، مع مشاركة مميزة للمرأة وصلت إلى مستوى التوقعات.

كما أشادت بالانضباط التام من قبل وكلاء المرشحين وأفراد الرقابة المحلية الذين تحلوا بالروح الديمقراطية، وكانوا نموذجاً للتعاون الخلاق فيما بينهم، مؤكدةً أن الرقابة بكافة أنواعها لم تترك مراكز الاقتراع والفرز لحظة واحدة.

وفيما يتعلق بإدارة وأداء اللجنة العليا للانتخابات المحلية أشارت اللجنة الأهلية، إلى عدم دقة سجل الناخبين والسجل المدني، حيث وجدت عشرات الحالات في معظم المراكز، ممن سجلوا للمشاركة في الانتخابات، ولم يجدوا أسماءهم في السجلين، مبينة أنها لا تتفهم رد اللجنة العليا بعدم اعترافها بمن سجل بعد ٣-١١-٢٠٠٤ لأن المواطن لم يصله أي وثيقة رسمية بذلك[٤].

وبهذه الشهادة، إضافة إلى شهادة القوى الرئيسية المتنافسة (فتح وحماس) بأن العملية الانتخابية مثلت نسبة عالية من الديمقراطية والشفافية، يمكن القول إن ثمة تحولاً مهماً في توجه الشعب الفلسطيني نحو تبني وتطبيق الأسلوب الديمقراطي كمرجعية لاختيار قيادات المجتمع المحلية والسياسية على حد سواء، وأنه برغم المعاناة والاحتلال غير

---

[٤] تقرير اللجنة الأهلية، وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) ٢٠٠٤/١٢/٢٤.

أن الناخب الفلسطيني تمكن من التعبير عن وجهـة نظـره بحرية تامة، ما أعطى انطباعا إيجابيا عن مراحل الانتخابات البلدية المتبقية حتـى نهايـة عـام ٢٠٠٥، و الانتخابـات التشريعية في يناير ٢٠٠٦، حيث إن انتخابات رئاسة السلطة لا تمثل تنافساً حقيقياً في ظل غياب حركة حماس عنها.

من جهة أخرى عبرت هذه الانتخابـات البلديـة عـن الوعي الاجتماعي والسياسي الذي مثلتـه العينـة المنتخبـة (١٤٣٩٢١ مواطناً)، والتي تمثل حوالي ١٠ % من مجموع الذين يحق لهم الانتخاب في كل الضفة والقطاع والقدس.

وقد حسمت هذه الانتخابـات حسـب نتائجهـا الفـرز الاجتماعي والسياسي الفلسطيني بين حركتي حمـاس وفـتح مجتمعتين بنسبة تتراوح بين ٧٠-٨٠% (خلافاً لاستطلاعات الرأي العام التي أعطـت مجمـوع الحـركتين ٥٠-٦٠ % فقط)، فيما حقق المستقلون حضورا مميزا يصل إلى ١٦%، إضافة إلى تواضع حجم القـوى والتنظيمـات الفلسـطينية الأخرى والذي لم يتجاوز الـ ٤ %.

ورغم أن هذه الانتخابات تتأثر كأي انتخابات محلية في العالم بالعوامل المحلية المصلحية والتجارية والعائلية، غيـر

أن التوزع السياسي كان وفق نفس التركيبة المذكورة أعلاه بسبب التداخل بين البرنامج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في النسيج الفلسطيني لشعب لا زال يخضع للاحتلال، وقد سلبت حقوقه الإنسانية والمدنية، وهو يخوض مقاومة مدنية ومسلحة ضد هذا الاحتلال.

كما أكدت هذه النتائج تجذر المشروعية الاجتماعية والسياسية لكلتا الحركتين في الشارع الفلسطيني، كما أكدت أن اتفاقهما على برنامج اجتماعي وسياسي إنما يشكل قاعدة الوحدة الوطنية ممكنة التشكل في الساحة الفلسطينية، لتشكلا معاً البنية الفلسطينية كحالتي استقطاب رئيستين تحيط بهما بنى مكملة بشكل أو آخر، وهي حالة سياسية واجتماعية مثالية لأي نظام سياسي تعددي ناجح كما في الولايات المتحدة وبريطانيا وعدد من الدول الأوروبية ومعظم الديمقراطيات في العالم.

ورغم أن الانتخابات الفلسطينية العامة لا زالت قيد الإنجاز، إلا أن مثل هذه النتائج تشير إلى الاتجاه نحو بناء نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي تعددي في حال كان الجانب الإسرائيلي والأمريكي خارج دائرة التدخل والتأثير السلبي

على أي قوة أو توجه فلسطيني، أي في حال تمتـع الشـعب الفلسطيني بالاستقلال الحقيقي والسيادة الكاملة على أرضـه وحدوده ومياهه وأجوائه في دولة مستقلة.

ولا يلغي هذا الاستنتاج بالتوزع الاجتماعي بين حماس وفتح وقدرتهما على رسم مستقبل الشعب الفلسطيني معا، قيام كل من الحركتين بالتحالف مع المستقلين والعشائر ورجـال الأعمال لتحقيق نفوذ أكبر في الانتخابات البلديـة، غيـر أن قدرة كل منهما على إبرام هذه التحالفات بحد ذاتها تؤكد ذات الاستنتاج بسيطرة الحركتين على الغالبية العظمى من النسيج السياسي والاجتماعي الفلسطيني، ويتوقع أن تـنعكس هـذه الحقيقة على نتائج الانتخابات الأخرى، وبالتالي على تشكيلة الحكومة الفلسطينية بعد انتخابات المجلس التشريعي، إضافة إلى تأثيرها على إعادة بنـاء وتشـكيل منظمـة التحريـر الفلسطينية ومجلسها الوطني ولجنتها التنفيذية، ويشار بهـذا الخصوص إلى أن حركة حماس كانت تطالب دائما بحصـة ٤٠-٤٥ % من أي مؤسسة أو مستوى قيادي يـتم تعيينـه بالتوافق خصوصا على صعيد منظمة التحرير، وتأتي هـذه الانتخابات لتشير إلى احتمال دقة وصحة تقدير حماس لقوتها



الشعبية، والتي قد تؤكدها الانتخابات القادمـة فـي المواقـع والمجالات الأخرى أو تنفيها.

استنتاجات

من خلال الدراسة التفصيلية الإحصائية والتحليل السياسي والاجتماعي الذي قدمته هذه الدراسة بدلالاتها المختلفة يمكن التوصل إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات، وأهمها:

١. أثبت المجتمع الفلسطيني بمختلف شرائحه ومستوياته التعليمية والاقتصادية والحضرية أنه قادر على ممارسة ديمقراطية شفافة وتعددية خلافاً لما تسوقه الكثير من وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية.

٢. كشفت هذه الانتخابات عن توق الشعب لفلسطيني لممارسة حقه السياسي والاجتماعي في اختيار ممثليه، حيث بلغت نسبة المشاركة حوالي ٨١ %، وهي من أعلى نسب المشاركة السياسية في العالم.

٣. أشارت نتائج هذه الانتخابات إلى إمكانية استخدام الانتخابات (القطاعية الطلابية منها

والمهنية والنقابية) كمؤشرات عامـة ذات دلالـة على التوزع السياسي والاجتمـاعي الفلسـطيني، حيث تراوحت تلك النتـائج بـين فـتح وحمـاس بمعـدل ٧٥-٨٥ % بالمتوسـط فـي مختلـف مواقع الانتخـاب فـي الضـفة والقطـاع طيلـة السنوات العشر الماضـية، وهـي تختلـف عـن نتائج اسـتطلاعات الـرأي العـام التـي كانـت تشير إلى ٥٠-٦٠ % لهمـا معـا طيلـة نفـس المدة، مـا يثيـر التسـاؤل حـول سـبب هـذا الانحراف في نتائج الاسـتطلاعات عـن نتـائج الانتخابات الواقعية أو القطاعيـة ، ويـدعو إلـى ضرورة إعادة النظـر فـي آلياتهـا وأسـاليبها، إضافة إلى العمـل علـى تـوفير عوامـل دقـة مختلفة، وعـدم الاعتمـاد عليهـا فـي وضـعها الحالي لبنـاء توجهـات وسياسـات إلـى حـين إثبات نجاحها في تجاوز نسـبة الخطـأ العاليـة (والتي وصلت إلى هامش مـا بـين ٢٥-٣٠ %

في بعض الأحيان، وليس ٤-٥ % كما زعمت هذه الاستطلاعات لنفسها سابقاً).

٤. أثبت المجتمع الفلسطيني بشكل عام أنه لا يعاني من عقدة مشاركة المرأة السياسية، حيث ارتفعت نسبة مشاركتها لتقارب مشاركة الرجل، فيما ترشحت المرأة لمقاعد البلديات بحوالي ١٥،٧ % من مجموع المرشحين، وهي نسبة قياسية على المستوى الدولي تناهز الدول الديمقراطية، مع الإشارة إلى أن هذه مجرد انتخابات محلية بلدية في مناطق تقليدية وريفية على الأغلب، ولذلك فإن التعددية السياسية الفلسطينية لا حاجة لها للتعامل بنظام الكوتا للمرأة أو لغيرها، والذي هو تدخل يبرر عادة بعدم الوعي الديمقراطي، وذلك لانتفاء هذه الحالة في الشارع الفلسطيني كما أبرزت النتائج، حتى وفق وجهة نظر العديد من الفائزات في الانتخابات اللاتي رفضن اعتبار فوزهن بسبب نظام الكوتا.

5. إن فرصة تحقيق الوحـدة الوطنيـة الفلسـطينية الاجتماعيـة والسياسـية متاحـة أمـام القـوى المـؤثرة فـي المجتمـع، وأن التعـايش بـين مختلـف التوجهـات الفكريـة والسياسـية والاجتماعيـة بـرز واضـحا خـلال هـذه الانتخابات، ويعد تبنـي جميـع القـوى فلسـفة تداول السلطة والابتعـاد عـن التفـرد والهيمنـة والحزبية الضيقة، والحرص على التعـاون مـع الآخرين، والاعتراف بهـم وبقـوتهم وتـأثيرهم ونفوذهم بحجمه الطبيعي، يعـد المحـدد الأهـم لإمكانية نجاح مثل هـذه التوجهـات الوحدويـة الوطنية مستقبلاً.

6. بـرزت أهميـة إعـلان نتـائج فـوز القـوائم المتنافسـة واتجاهاتهـا الاجتماعيـة والسياسـية دون أي تحفـظ، والـذي يفتـرض أن تسـاعد عليه اللجنـة المركزيـة للانتخابـات المحليـة، ووزارة الحكـم المحلـي، دون إتاحـة الفرصـة لأي تسريب قـد يتسـبب ببلبلـة تطغـى علـى

نجاح العملية الديمقراطيـة الفلسـطينية و التـي
قد تشوه صورة الشفافية المفترضة فيها.

المبحث الثاني

تحليل انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية



المقدمة

الظروف التي سبقت وأحاطت بالانتخابات الرئاسية:

أحاطت بإجراء انتخابات رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية ظروف سياسية داخلية وخارجية متعددة، فقد توافقت مع مراجعات واسعة النطاق للفشل الذي أحاط بالرؤية الأمريكية في العراق على الصعيدين الأميركي والدولي، كما توافقت مع افتقار السلطة الفلسطينية وحركة فتح ومنظمة التحرير إلى الزعامة القوية التي يسلم لها الجميع بالقيادة ويدينون لها بالولاء بعد غياب ياسر عرفات، وصادفت هذه الانتخابات تصاعداً ملحوظا بالعنف الإسرائيلي وبأداءات نوعية غير مسبوقة للمقاومة ضد قوات الاحتلال وعلى مختلف المستويات العسكرية والأمنية واللوجستية والتخطيطية.

وتوافقت هذه الانتخابات مع رغبة عربية واضحة من قبل دول ما يسمى بـ"معسكر السلام" بإنهاء الانتفاضة والمقاومة، ووضع السلاح جانبا، وكبح جماح توجهات

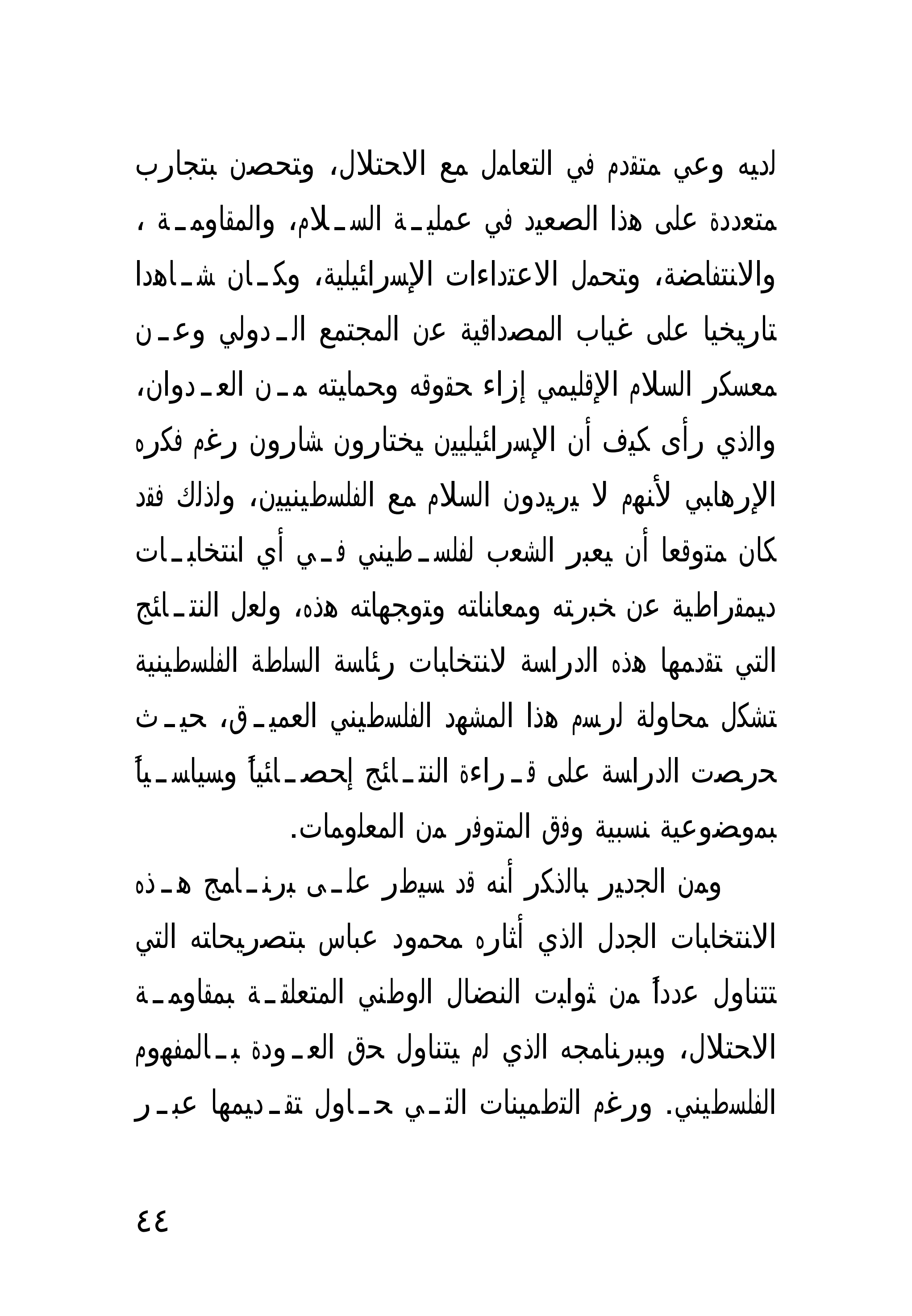
مقاومة الاحتلال واستنزافه لصالح السعي وراء الحل الدبلوماسي عبر القيام بمحاولات جديدة لتحريك الوضع السياسي نحو انفراج ما، وذلك رغم تجرع العرب للتجربة المريرة السابقة مع الإسرائيليين، ورغم التصريح العلني والضمني بأن شارون غير معني بالتوصل إلى اتفاق سلام، ومثال ذلك ما تم من تسخين العلاقات بين كل من مصر والأردن وإسرائيل بوصفه المشهد الأكثر تعبيرا عن هذه الرغبة. وقد عبرت مختلف هذه الأطراف قبيل انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية بأن الفرصة سانحة، وأنها فرصة تاريخية لا يجوز تضييعها، ولكن دون أي طرح محدد أو أفق واضح يتبينه المراقبون والمحللون، ناهيك عن المواطنين المنكوبين.

ويقابلها في نفس الوقت وعلى نفس المستوى من علو الصوت لاءات يطلقها أرئيل شارون من مؤتمر هرتزيليا بأنه لن يقدم للشعب الفلسطيني أي تنازلات تذكر بشأن المسائل التي أجلت إلى المفاوضات النهائية حسب اتفاق أوسلو، بل إنه يرى أن التوجه نحو المفاوضات النهائية يسبب أزمات أكثر في عملية السلام، وهو يبدي إعجابه بالتعامل بالقطعة

وعلى المدى الطويل مع مطالب الشعب الفلسطيني. وفي ذات الوقت الذي يؤكد فيه الرئيس الأميركي بعد انتخابه للولايـة الثانية أنه لن يلتزم بوعده بإقامة الدولـة الفلسـطينية عـام ٢٠٠٥، ولا بما نص عليه مشروعه المسمى خريطة الطريق من إقامتها خلال عامين ونصف، بل يؤكد أن ثمة احتمـالاً وأملاً بأن تقوم هذه الدولة في نهاية عـام ٢٠٠٩، أي بعـد انتهاء فترة ولايته الثانية!!

في مثل هذه الأجواء والظروف كان إجراء انتخابـات الرئاسة الفلسطينية، حيث قررت فصائل اليسار الفلسـطيني المعارضة خوضها ضد مرشح فتح، فيما قاطعتها الفصـائل الإسلامية، وذلك احتجاجا على قيام حركـة فـتح والسـلطة بتحديد مواعيد مختلفة لإجراء انتخابـات رئاسـة السـلطة والبلديات وانتخابات المجلس التشريعي.

ولذلك فقد حملت عملية الانتخـاب هـذه العديـد مـن الدلالات كان أبرزها أن النظام السياسي الفلسطيني الذي قاد المرحلة أحد عشر عاما لم يعد قادرا على المواصلة وتحمـل التبعات، ولذلك كان لا بد من تجديده لتقديم الآمال التي قدمت عام ١٩٩٦ من جديد. لكن الشارع الفلسطيني الـذي تشـكل



لديه وعي متقدم في التعامل مع الاحتلال، وتحصن بتجارب متعددة على هذا الصعيد في عمليـة السـلام، والمقاومـة ، والانتفاضة، وتحمل الاعتداءات الإسرائيلية، وكـان شـاهدا تاريخيا على غياب المصداقية عن المجتمع الـدولي وعـن معسكر السلام الإقليمي إزاء حقوقه وحمايته مـن العـدوان، والذي رأى كيف أن الإسرائيليين يختارون شارون رغم فكره الإرهابي لأنهم لا يريدون السلام مع الفلسطينيين، ولذلك فقد كان متوقعا أن يعبر الشعب لفلسـطيني فـي أي انتخابـات ديمقراطية عن خبرته ومعاناته وتوجهاته هذه، ولعل النتـائج التي تقدمها هذه الدراسة لانتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية تشكل محاولة لرسم هذا المشهد الفلسطيني العميـق، حيـث حرصت الدراسة على قـراءة النتـائج إحصـائياً وسياسـياً بموضوعية نسبية وفق المتوفر من المعلومات.

ومن الجدير بالذكر أنه قد سيطر علـى برنـامج هـذه الانتخابات الجدل الذي أثاره محمود عباس بتصريحاته التي تتناول عدداً من ثوابت النضال الوطني المتعلقـة بمقاومـة الاحتلال، وببرنامجه الذي لم يتناول حق العـودة بـالمفهوم الفلسطيني. ورغم التطمينات التـي حـاول تقـديمها عبـر


حوارات صريحة من أنه لن يلجأ إلى القوة في التعامل مع المعارضين، غير أن الجو السياسي الفلسطيني سيرقب بحذر شديد سلوك قائد منظمة التحرير ورئيس سلطتها الجديد في التعامل مع الإسرائيليين وفي العلاقات الداخلية الفلسطينية.

الدوافع والدلالات السياسية لعقد هذه الانتخابات وتأجيل التشريعية:

منذ غياب الرئيس عرفات في ٢٠٠٤/١١/١١ ظهرت عشرات التحليلات التي راهنت على انشقاق حركة فتح بمختلف أجنحتها وتوجهاتها، غير أن التركيبة الفتحاوية سارعت إلى لم الشمل والحوار الداخلي الصريح والمعمق لبلورة فتح المرحلة القادمة، واتخذت قرارها بالوحدة الداخلية على برنامج وسط يبدو أن محمود عباس مثله حسبما تسرب من اجتماعاتها العديدة، والتفت القوى الفتحاوية جميعا خلف محمود عباس باستثناء مجموعة مروان البرغوثي التي انضمت إلى التيار العام لاحقاً، ولذلك فقد عاجلت حركة فتح بالعمل على إجراء الانتخابات الرئاسية دون التشريعية حتى لا تدخل اختبار الخلافات الداخلية أو اختبار القوة الشعبية مع الفصائل الأخرى. واستجابة لاحتجاجات الفصائل والقوى

الأخرى فقد عمدت إلى تحديد موعد إجرائها فـي منتصـف مايو ٢٠٠٥، ثم عدلته إلى منتصف تموز ٢٠٠٥، وحـددت في نفس الوقت موعدا لمؤتمرها التنظيمي المؤجل منـذ ١٥ عاماً في ٤ أغسطس ٢٠٠٥، كما عمدت إلى إجراء انتخابات المجالس المحلية المحددة سابقاً عبر أربع مراحل على مـدى عام كامل، فيما لم تتمكن من تقديم تفسير قانوني مقنع لمثـل هذا التوجه.

ولذلك فقد اتجهت نحو إجراء انتخابات بلديـة فـي ٢٦ مجلسا في الضفة الغربية تمثل حوالي ٥,٤ % من مجمـوع المجالس المحلية في الضفة والقطاع، فيما فسر محاولة لبدئها في مناطق نفوذ نسبي لفتح كما قيل من قبـل العديـد مـن المراقبين، وشرعت في ذات الوقت بترتيب إجراء انتخابـات رئاسة السلطة، يبدو أنها كانت على ثقة أنها ستحظى بمقعـد الرئاسة في الجولة الأولى أوعلى الأقل في الجولـة الثانيـة فيها، فيما لا تستطيع أن تغامر بالانتخابات التشريعية مـرة واحدة، لكن مقاطعة حركتي حمـاس والجهـاد الإسـلامي لانتخابات الرئاسة، ورغم أنه حسم الخيـار بحتميـة نجـاح محمود عباس رئيسا للسلطة لعدم وجـود أي منافسـة ذات

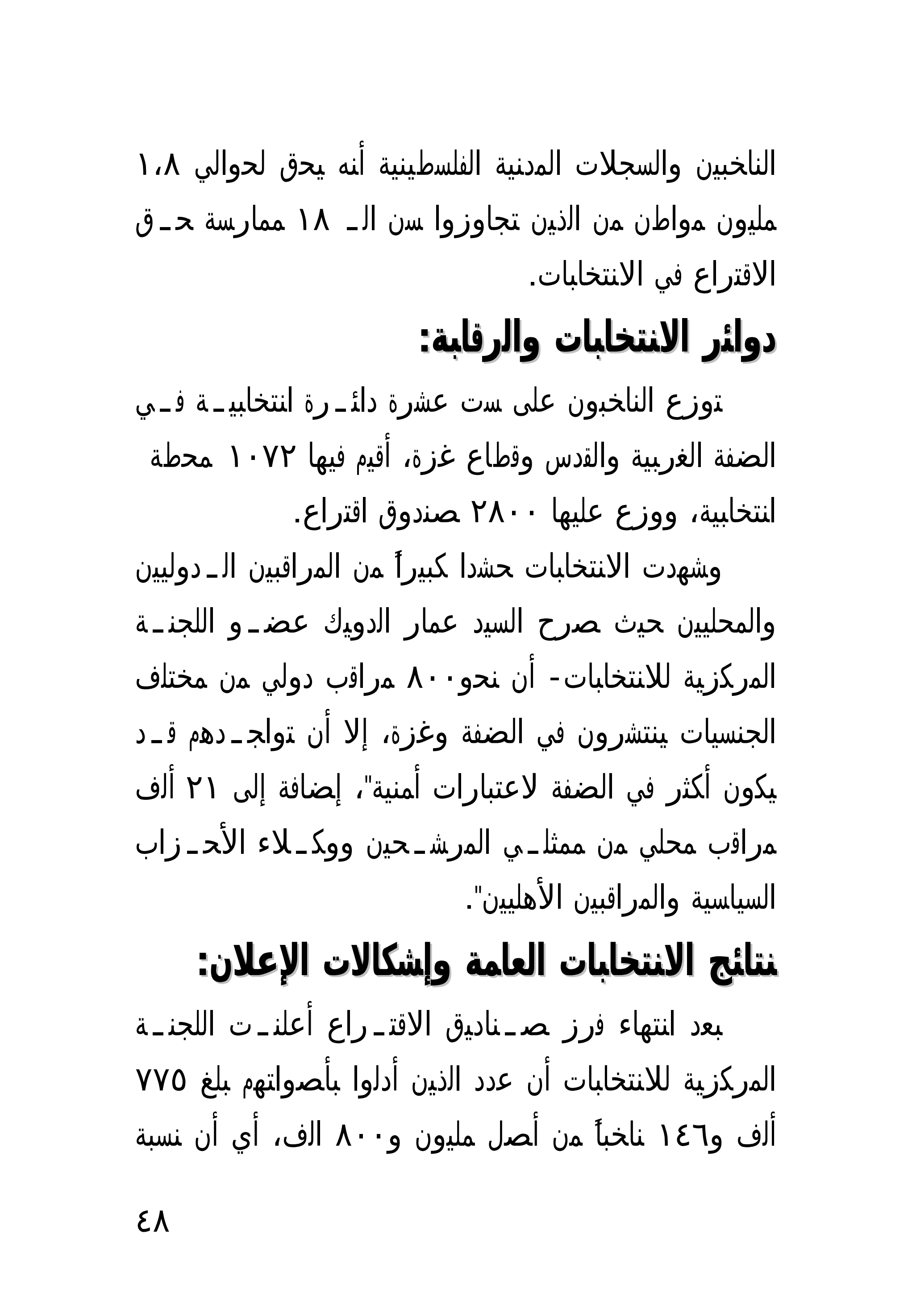
معنى معه من بين مرشحي الرئاسة الآخرين، غير أن ذلـك أدخل حركة فتح في سباق مع الجماهير حول حجم المقاطعة المخيف حال نجاحه بسبب موقف حماس والجهاد، ولذلك فقد سارعت الحركة بطلب إعادة فتح سجل الناخبين للتسجيل بعد إغلاقه بأسابيع، وشجعت تعديل قانون انتخاب البلديات قبـل أسبوعين من إجراء مرحلتها الأولى، وزاد من تخوفهـا مـا أفرزته الانتخابات البلدية في المرحلة الأولى من نتـائج لـم تكن سارة لحركة فتح، حيث حققت فيها حماس نسـبة غيـر متوقعة، وتقاسمت مع فتح معظم البلديات.

حقائق أولية بين يدي الانتخابات(٥):

بعد وفاة الـرئيس الفلسـطيني ياسـر عرفـات فـي ٢٠٠٤/١١/١١ سعت قيادة السلطة الفلسطينية للإسراع بسد الفراغ الذي تركه، فقد تولى الرئاسة مؤقتاً رئيس المجلـس التشريعي الفلسطيني روحي فتوح لمدة ٦٠ يومـاً لتجـري بعدها انتخابات رئاسية جديـدة حسـب قـانون الانتخابـات الفلسطيني، وحدد الموعد في ٢٠٠٥/١/٩ ،و قالت سـجلات

---

(١) حسب اللجنة المركزية للانتخابات، http://www.elections.ps/index.php



الناخبين والسجلات المدنية الفلسطينية أنه يحق لحوالي ١،٨ مليون مواطن من الذين تجاوزوا سن الـ ١٨ ممارسة حـق الاقتراع في الانتخابات.

دوائر الانتخابات والرقابة:

توزع الناخبون على ست عشرة دائـرة انتخابيـة فـي الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، أقيم فيها ١٠٧٢ محطة انتخابية، ووزع عليها ٢٨٠٠ صندوق اقتراع.

وشهدت الانتخابات حشدا كبيراً من المراقبين الـدوليين والمحليين حيث صرح السيد عمار الدويك عضـو اللجنـة المركزية للانتخابات- أن نحو ٨٠٠ مراقب دولي من مختلف الجنسيات ينتشرون في الضفة وغزة، إلا أن تواجـدهم قـد يكون أكثر في الضفة لاعتبارات أمنية"، إضافة إلى ٢١ ألف مراقب محلي من ممثلـي المرشـحين ووكـلاء الأحـزاب السياسية والمراقبين الأهليين".

نتائج الانتخابات العامة وإشكالات الإعلان:

بعد انتهاء فرز صـناديق الاقتـراع أعلنـت اللجنـة المركزية للانتخابات أن عدد الذين أدلوا بأصواتهم بلغ ٧٧٥ ألف و١٤٦ ناخباً من أصل مليون و٨٠٠ الف، أي أن نسبة

التصويت بلغت ٤٣،١ %، حيث لـم يـدل ٥٦،٩ % مـن الفلسطينيين الذين تجاوزت أعمارهم سن الـ١٨ عامـاً فـي الضفة والقطاع والقدس بأصواتهم في هذه الانتخابات.

وقد ترشح للانتخابات كل من محمـود عبـاس (فـتح) ومصطفى البرغوثي (مستقل مدعوم من الشـعبية) وبسـام الصالحي (حزب الشعب) وتيسير خالد (الجبهة الديمقراطية) وعبد الكريم شبير (مستقل) وعبد الحلـيم الأشـقر(مسـتقل) والسيد بركة(مستقل)، في حين قاطعت حركتا حماس والجهاد الإسلامي الانتخابات مبكراً، وفاز محمـود عبـاس بنسـبة ٦٢,٣٢% ومصطفى البرغوثي ١٩,٨٠% في حين تراوحت نسب الباقين ما بين ٠,٧٦%- ٣,٥٠% . (انظر الجدول رقم (١))

إشكالات إدارية وتنظيمية في إعلان النتائج:

كان هناك ثمة إشكالات اعترضت إمكانيـة الإعـلان الدقيق عن نسبة مقترعين حقيقيـة، فقـد اعتمـدت لجنـة الانتخابات المركزية السجل الانتخابي مرجعـاً للتصـويت ، وهو الذي تم إعداده بإشرافها قبل أربعة أشهر، حيث سـجل فيه ما يصل إلى مليون ومائة ألف مواطن،غير أن الإقبـال

القليل للناخبين على صناديق الاقتراع إلى ما قبيل إغلاقها بساعتين من جهة، وتحت ضغوط الأجهزة الأمنية والرسمية كما أفاد أعضاء اللجنة من جهة أخرى، فقد تم السماح باستخدام السجل المدني لعام ١٩٩٦، وذلك للسماح لمواطنين آخرين بالانتخاب ممن لم يسجلوا أسماءهم في السجل الانتخابي خلال الفترة المقررة، وبسبب عدم وجود آلاف الأسماء في أي من السجلين فقد سمحت اللجنة باستخدام بطاقات الهوية المدنية بدون أي مرجعية سجلية أو قانونية لها.

وكان رئيس اللجنة السيد حنا ناصر قد أشار إلى أن اللجنة كان قد تلقت آلاف الاتصالات من مواطنين ومن فصائل يقولون: إن أسماءهم غير مدرجة في السجل المدني. وقال "كانت اللجنة أمام خيارين، إما حرمان هؤلاء من الانتخاب أو فتح الباب أمام من يحمل بطاقة الهوية للانتخاب بغض النظر عن مكان تواجده"، وأشار إلى أن اللجنة اتخذت القرار الثاني، بفتح الباب أمام الجميع، "لذلك فقد تم تمديد فترة الاقتراع لمدة ساعتين عن موعد الانتهاء الرسمي". كما صرح بقوله: "من المؤسف اعتماد سجل يضم حوالي ٧٠٠

ألف اسم لا يتجاوز نسبة المقترعين فيه حوالي ١٢ %، مما يدال على أن هذا السجل ليس ضروريا، أو أنه بحاجة إلـى تحديث، أو إلغاء بالكامل، واعتماد السجل الانتخابي فقط"[٦].

وبذلك تُعد الأرقام الرسمية المعلنة عن نسبة المقترعين متناقضة، وهو ما حدا بعدد كبير من أعضاء لجنة الانتخابات المركزية للاستقالة احتجاجاً على التدخل الأمني والرسمي في عملها، علما بأن أمين سر اللجنة كان قد استقال فـي وقـت مبكر من شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٤ لأسباب مشابهة.

ويذكر أن السجل المدني المذكور كان قد أعد يدويا من قبل الإدارة المدنية التي أنشأها الاحتلال إلى ما قبل توقيـع اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣، وقام بتسليم هذه السجلات للسلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ باللغة العبرية، حيث جرى ترجمتهـا إلى العربية، ولم يجر تحديثها بشكل منظم بعد ذلك، ولـذلك فهي لا تصلح حسب لجنة الانتخابـات المركزيـة كمسـتند قانوني قطعي، خصوصا وأن تسجيل الناخبين قد فتح فتـرة كافية من أجل بناء سجل حقيقي وواقعـي، وجـرى تمديـد

---

[٢] وكالـــــة أنبـــــاء وفـــــا الفلســـــطينية، ٢٠٠٥/١/١٠ http://www.wafa.pna.net/

التسجيل فيه مرتين حسب الأصول المعمول بها دوليا، كما أن استخدام بطاقة الهوية فقط دون مرجعية قد فتح الباب لكثير من التكهنات حول مصداقية هذه الهويات، وأثار التساؤل عن الحجم الحقيقي للأصوات غير القانونية التي اقترعت في هذه الانتخابات، والتي قدمت بشأنها عدة طعونات لم تمنع الرئيس الفائز من حلف اليمين الدستورية لتولي مهام منصبه ومباشرتها.

نسبة المقترعين:

في حال تم احتساب عدد الناخبين في السجل المدني الموجود لدى اللجنة (٧٠٠ ألف ناخب)، إضافة إلى عدد الناخبين في السجل الانتخابي (مليون و١٠٠ ألف)، فإن نسبة المقترعين قد تقل عن ٥٠%. علما بأن عدد الذين أدلوا بأصواتهم حسب السجل الانتخابي بلغ (٧٧٥ ألفاً و١٤٦ ناخباً)، أي ما نسبته ٧١% من مجموع من يحق لهم الانتخاب حسب السجل الانتخابي، أما من أدلوا بأصواتهم وفقاً للسجل المدني فقد بلغ (٧٠ ألفاً)، أي ما نسبته ١٠% من الذين يحق لهم الانتخاب حسب السجل المدني. وبإضافة عدد من أدلوا بأصواتهم في السجلين (٧٠ ألفاً + ٧٧٥ ألفاً و١٤٦ ناخباً)

يصبح العدد الكلي لمن أدلوا بأصواتهم ٨٤٥ ألفاً و١٤٦ ناخباً من أصل مليون و٨٠٠ ألف هم مجمـوع المسـجلين فـي السجلين الانتخابي والمدني، أي أن نسبة التصـويت بلغـت ٤٧% وفي ظل هذا الالتباس فقد لجأت الدراسة إلى مقاربات إحصائية أخرى أكثر دقة، اعتماداً على إحصاءات الجهـاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

فرضيات الدراسـة وآثارهـا علـى النتـائج والتحليل[7]:

في ضوء التناقضات والإرباكات الإحصـائية الـواردة أعلاه فقد لجأت الدراسة إلى جهـاز الإحصـاء المركـزي للاعتماد على معلوماته الأكثر دقة، وذلك لمحاولة الوصـول إلى نتائج أكثر واقعية لخدمة التحليل والتوصـيات لصـالح صناعة القرار في الشـعب الفلسـطيني وقـراءة توجهاتـه المستقبلية بشكل موضوعي . وقد قدمنا بين يدي الإسقاطات الإحصائية فرضيتين أساسيتين:

[٣] اعتمادا على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الفرضية الأولى:

بأن عدد الفلسطينيين الذين تزيد أعمارهم على ٢٠ سنة بلغ في عام ١٩٩٧ حوالي ١١٠٣٨١٥ نسمة، حسب تعـداد جهاز الإحصاء المركزي.

ولاستخراج عدد الذين تزيد أعمارهم على ١٨ سنة قمنا بما يلي :

- افترضنا أن عدد الذين أعمارهم ١٥ و١٦و ١٧ و١٨ و١٩متساوون
- فيكون نصيب كل عمر هو ٢٧٣٣٥١ مقسـوما على ٥ (عـدد الفئـات العمريـة المعنيـة)، أي ٥٤٦٧٠ تقريباً.
- يكون عدد الذين تزيد أعمارهم على ١٨سنة هو= ١١٠٣٨١٥+ (٢×٥٤٦٧٠)، وهــذا يســاوي ١٢١٣١٥٥ نسمة حسب إحصاءات عام ١٩٩٧.

الفرضية الثانية:

بلغ العـدد الإجمـالي للسـكان الفلسـطينيين حـوالي ٢٦٠١٦٦٩ نسمة حسب التعداد العـام للسـكان والمسـاكن والمنشآت لعام ١٩٩٧.

- أي أن النسبة للذين تزيد أعمارهم على ٢٠ عاماً هـي ١٢١٣١٥٥ مقسـوما علـى ٢٦٠١٦٦٩ وتساوي ٤٦،٦ %.
- وحسب تقديرات السكان لعام ٢٠٠٤ باسـتخدام طريقة الإسقاطات، فقد تم تقـدير عـدد السـكان الفلسطينيين لعام ٢٠٠٤ من نفس المصدر وهـو ٣,٨٢٧,٩١٤.
- وباستخدام جداول توزيـع الفلسـطينيين حسـب الالتحاق بالتعليم والعمر - من نفس المصـادر- أمكن تقدير عدد السكان الفلسطينيين الذين تزيـد أعمارهم على ١٨سنة بـ ١٧٩٩١٢٠ أي بنسـبة ٤٧,٧%.
- في المحصلة تم اسـتخدام النسـبة ٤٧% وهـو الوسط الحسابي للنسبتين أعـلاه كتقـدير لعـدد الفلسطينيين الذين تزيد أعمارهم على ١٨ سنة من عدد السكان الكلي.

وقد بينت هذه الفرضية عدم دقة ما أعلن عنه من نسبة المشاركين في التصويت، حيث تقدر بناء على ذلك بحـوالي

٤٣،١% من مجموع من بلغوا سن الثامنة عشرة من العمر ويحق لهم الاقتراع. (انظر جدول رقم (٣) وجدول (٥)).

النتائج وتحليلها:

تمكنت هذه الدراسة من تقديم العديد من الدوال الإحصائية ذات القيمة العلمية في التحليل السياسي والاجتماعي للنتائج، وبالرجوع إلى ملحق الدراسة المتعلق بالجداول الإحصائية التي تم اشتقاقها يمكن رصد أهم هذه النتائج كما يلي:

١. أكدت النتائج أنه في حال غياب حركة حماس فإن حركة فتح قادرة على حصد معظم أصوات الناخبين في جولة واحدة وبدون منافسين حقيقيين، حيث حصل محمود عباس مرشح فتح على ٦٢,٣ % من أصوات المقترعين، في حين حصل الذي يليه وهو مصطفى البرغوثي، المرشح المستقل والمدعوم من التنظيم الثاني في منظمة التحرير الجبهة الشعبية، على ١٩,٨ %،

بفارق يصل إلـى ٤٢,٥ % أقـل مـن مرشـح فتح . (انظر الجدول رقم (١)).

٢. لم تقل نسبة الأصـوات التـي حصـل عليهـا عباس في أي دائرة انتخابيـة عـن ٥٤%، فـي حين لم تزد النسبة التي حصـل عليهـا مجمـوع المرشحين الآخرين في أي دائرة انتخابيـة عـن ٤٥,٦ % . (انظر الجدول رقم (٢)).

٣. تراوحــت نســبة التصــويت بــين الــدوائر الانتخابية المختلفة نسـبة إلـى مـن يحـق لهـم الاقتراع بين ٣٧ % كما في دائرة الخليـل إلـى ٦٨,٤ % كما في دائرة طوبـاس، عـدا دائـرة القدس التي كانـت نسـبة الاقتـراع فيهـا ١٣,٧ % فقط. (انظر الجدول رقم (٤)).

٤. كانت نسبة المقترعين الفعليـة إلـى مـن يحـق لهم الاقتراع في الضفة الغربيـة والقـدس أكبـر منها في قطاع غزة، حيـث بلغـت فـي الضـفة والقدس ٢٧,٢ % من مجموع مـن يحـق لهـم الاقتراع في فلسطين، فيمـا بلغـت ٤٣% ممـن

يحق لهم الاقتراع في الضفة والقدس، أما في قطاع غزة فقد بلغت ١٥,٩ % من مجموع من يحق لهم الاقتراع في فلسطين و٤٣,٢ % ممن يحق لهم الاقتراع في قطاع غزة ذاته، حيث تشير هذه القراءات إلى تدني نسبة المشاركة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية بفارق يصل إلى ١٢ % بالقياس العام، فيما هما متساويتان بقياس كل منهما لنفسها. (انظر جدول رقم (٥)).

٥. يشكل من يحق لهم الانتخاب في الضفة الغربية والقدس ٦٣,٣ % من مجموع من يحق لهم الاقتراع، فيما يشكلون في قطاع غزة ٣٦,٧ %، وقد شارك بالاقتراع من الضفة والقدس ٦٣,٢ % من مجموع المقترعين، بينما شارك ٣٦,٨ % بالاقتراع في قطاع غزة من مجموع المقترعين. (انظر جدول رقم (٥)).

٦. تنظيمات اليسار الثلاثة الأساسية شاركت في الانتخابات، وحصلت على أكثر من ١١,٥ % من مجموع الذين أدلوا بأصواتهم. بينما حصل المستقلون على حوالي ١٩ % من مجموع الذين أدلوا بأصواتهم (شبير، الأشقر، البرغوثي مخصوما منه نسبة ٥ % خاصة بالشعبية)، فيما لم تشارك أي من حركتي حماس والجهاد الإسلامي بالترشيح أو الانتخاب أو دعم أي من المرشحين.

ردود الفعل الإسرائيلية وتوقعاتها المستقبلية:

كررت إسرائيل شروطها لاستئناف الحوار السياسي مع الفلسطينيين بعد انتخاب أبو مازن رئيسا للسلطة، فقد أرفقت إسرائيل ترحيبها بانتخاب محمود عباس (أبو مازن) رئيساً للسلطة الفلسطينية بإعفاء نفسها من الاستحقاقات الواردة في "خريطة الطريق" الدولية، ورمت بالكرة إلى الملعب الفلسطيني، فكررت إملاءاتها وشروطها لاستئناف الحوار السياسي مع الرئيس الفلسطيني المنتخب "الذي سيمتحن بالأفعال وليس بالأقوال".

وقال القائم بأعمال رئيس الحكومة إيهود أولمرت إن إسرائيل إذ تهنئ "أبو مازن" بانتخابه فإنها تتوقع منه أن يحقق التطلعات بمحاربة "المجموعات العسكرية الفلسطينية"، لأن ذلك "سيفسح المجال أمام تحقيق إنجازات كبيرة والتعاون المشترك". وأضاف إنه يشعر بتفاؤل، معتبراً تزامن إعلان حكومة جديدة في إسرائيل وانتخاب أبو مازن "لحظة تاريخية"، مؤكداً أن لقاءا قريباً سيعقد بين أبي مازن وأرئيل شارون.

وكرر وزير الخارجية سيلفان شالوم المطالب الإسرائيلي باتخاذ "أبو مازن" قراراً استراتيجياً بتفكيك الفصائل المسلحة ووقف "التحريض"، وهي قرارات ينبغي عليه أن يتخذها فوراً"، مضيفاً أن المفتاح لاستئناف العملية السياسية في يد "أبو مازن" القادر على الاختيار بين السلام والبراغماتية، وبين مواصلة نهج الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات "الذي اتسم "بالتضليل"[٨].

ونقلت صحيفة "معاريف" عن أوساط قريبة من شارون قولها إن "الامتحان الأول" لـ"أبو مازن" سيكون وقف إطلاق الفلسطينيين قذائف الهاون والقسام، وإن شارون يتوخى من

---

[٤] صحيفة هآرتس، ٢٠٠٥/١/١٠.

الرئيس الفلسطيني الجديد الوفاء بتعهداته عشية الانتخابـات بوقف عسكرة الانتفاضة، وأكدت هذه الأوساط أن الاجتمـاع المزمع عقده بين الرجلين سيتناول "الخطوات الأمنيـة التـي يعتزم أبو مازن اتخاذها ضد التنظيمات الفلسطينية"، لقاء قيام إسرائيل ببوادر حسن نية بسيطة مثل الإفراج عـن أسـرى فلسطينيين وإزالة حواجز عسكرية.

ونقلت الصحيفة عن أوساط أمنية اعتبارها انتخاب "أبو مازن" يوماً تاريخياً وتطـوراً اسـتراتيجياً، خصوصـاً وأن الفلسطينيين قد اختاروه بعد دعوته الصـريحة إلـى وقـف الانتفاضة[٩].

وقالت إذاعة الجيش الإسرائيلي إن إسـرائيل لـم تبـد حماسة زائدة إزاء انتخاب "أبو مازن" "بانتظار أفعاله"، وإنها ترى في انتخابه خطوة أولى مهمة ينبغي أن تعقبهـا أفعـال كثيرة، في مقدمتها بسط النظام في قطـاع غـزة وتوحيـد الأجهزة الأمنية.

وفي حديث للإذاعة ذاتها قال زعيم حـزب "العمـل"، شمعون بيريس، إنه من السابق لأوانه الحسم بأن انتخاب "أبو

---

[٥] صحيفة معاريف، ٢٠٠٥/١/١١.

مازن" سيوقف "أعمال العنف ضد إسرائيل": "المسيح المنتظر لم يأت بعد... لكنها بداية مرحلة جديدة، ونتائج الانتخابـات تؤكد أن ثمة تغييراً في الشارع الفلسطيني أيضاً"، متوقعاً أن يكون أبو مازن "محاوراً صعب المراس"، وتابع أنـه يجـب "منح الرئيس الفلسطيني الفرصة، وعدم إبداء قدر كبير مـن السلبية، إذ أننا بصدد انتخاب رجل معتدل وذكي ومتمرس".

ولاحقاً أجرى بيريس اتصالاً هاتفياً مـع "أبـو مـازن" لتهنئته واعداً بأن إسـرائيل سـتبذل كـل جهـد لمسـاعدة الفلسطينيين في إقامة نظام ديمقراطي، وقال بيان صادر عن بيريس إن "أبو مازن" رد بالقول إن الوقت قد حان للتوجـه إلى السلام، وأنه ينظر إلى المستقبل متفائلاً[١٠].

وفي سياق تحليلات عدد من الكتاب الإسرائيليين لنتائج انتخابات الرئاسة الفلسطينية، يرى داني روبنشتاين مراسـل الشؤون الفلسطينية في هآرتس، أن "أبو مازن" لن يسرع نحو الصدام الداخلي مع الفصائل المسلمة. فالأمور واضحة، فـقد قال أبو مازن أكثر من مرة في معركة الانتخابات أنه ورغم معارضته لـ"الانتفاضة العسكرية"، ورغم رأيه أن إطـلاق

---

[٦] إذاعة الجيش الإسرائيلي، ٢٠٠٥/١/١٠.

الصواريخ يتسبب بضرر بالغ على الفلسطينيين، فإنه لا يفكر بالعمل على أي حال بالقوة ضد مطلقي الصواريخ والقذائف.

ويؤكد روبنشتاين أن"أبو مازن" ينوي التحدث إليهم -أي الفصائل الفلسطينية-، وأن يجري معهـم مفاوضـات، وأن يقنعهم بوقف العمليات العسكرية أو العمليات الاستشـهادية، وهوسيفعل ذلك بواسطة الوسطاء المصريين، الذين أصـبح هنالك وفد دائم من قبلهم موجوداً في غـزة يـدعو ممثلـي الفصائل المختلفة - وحماس أساسا - للخروج إلى محادثات تنسيق في القاهرة من أجل التوصل إلـى "صـيغة شـرف" والاتفاق على هدنة. لقد رأينا هذا من قبل سنتين فـي شـتاء ٢٠٠٣، وبعد ذلك في أيام حكومة أبو مازن القصيرة[١١].

وفي السياق نفسه يرى أليكس فيشمان مراسل الشـؤون الفلسطينية في صحيفة يديعوت أن أبو مـازن لا ينـوي أن يرفع يده على الجانب الآخر، ولا ينوي أن ينزع سلاح أحـد بالقوة، ولا ينوي الدخول في حرب أهلية. إنه ينوي الحصول على الهدوء بواسطة إصلاحات قضائية وأمنية - وفيها تعيين فوري لوزير داخلية جديد، يوحد أجهزة الأمن المسؤولة عن

---

[٧] صحيفة هآرتس، ٢٠٠٥/١/٩.

النظام. بموازاة ذلك يعتمد أبو مازن على ضغط دولي يساعده في إحراز وقف إطلاق نار مع حماس والجهاد الإسلامي. لقد أعلن أبو مازن أنه ضد انتفاضة مسلحة وضد إطلاق صواريخ القسام، ولكنه لا ينوي التلويح بالقبضة الحديدية إذا كان قد أصبح مستعداً لعلاج المشكلة بقفازات حرير ولأمد طويل[١٢].

ويؤكد روني شكيد أن انتخابات الرئاسة الفلسطينية لم تكن "بيعة". ولكن يمكن النظر إليها كاستفتاء شعبي على الطريق التي يقترحها أبو مازن على الجمهور الفلسطيني: وضع السلاح والتمسك بالمفاوضات السياسية كطريق للنضال، ولهذا فقد سعى جاهداً إلى نسب تأييد مرتفعة، لكي تكون له شرعية لتحقيق طريقه السياسي.

طريق أبو مازن مرصوف بالعراقيل والألغام، إسرائيل والعالم يطلبون منه أن يوقف الأعمال المسلحة الفلسطينية، ولكن لن يكون من السهل أن يخضع حماس - ناهيك عن إخضاع كتائب شهداء الأقصى- لطاعة فتح. وهنالك مهمة ليست أقل صعوبة هي ترميم الاقتصاد، والبنية التحتية

---

[٨] صحيفة يديعوت، ٢٠٠٥/١/٩.

الاجتماعية والمؤسسية للسلطة. ولكن إذا ما نجح فـي هـذه المهام، فقد يستطيع أبو مازن أن يبني من جديد العلاقات مع إسرائيل، تمهيداً لتطبيع في العلاقات كمرحلة تسبق المباحثات السياسية(١٣).

الدلالات السياسية والاجتماعية:

حملت هذه الانتخابات دلالات سياسية وأخرى اجتماعية مهمة، ربما تتماثل مع ما أكدته الانتخابات القطاعية، وحتـى الانتخابات البلدية في المرحلة الأولى نهايـة عـام ٢٠٠٤، وكان من أبرز هذه الدلالات:

١. أكدت الانتخابات عدم تفـويض أغلبيـة الشـعب الفلسطيني فـي الـداخل لـرئيس السـلطة فـي تمثيلـه إزاء تقـديم أي نـوع مـن التنـازلات خاصة في المسـائل الجوهريـة، كمـا عبـرت الكثير من الفعاليات السياسـية مـن المـراقبين، وذلك عنـدما قـاطع الانتخابـات حـوالي ٥٦,٩ % ممن يحق لهم الاقتراع، ولـم يعـط محمـود عباس مـن المقتـرعين سـوى ٦٢,٣٢ % ، أي

(٩) صحيفة يديعوت، ٢٠٠٥/١/١٠.

٢٦,٨ % من مجموع من يحـق لهـم الاقتـراع في الضفة والقطاع.

٢. كشفت الانتخابـات عـن عـدم تماسـك التيـار اليساري الذي شـارك فـي الانتخابـات مفرقـاً على ثلاثة مرشحين، لدرجة أن فصـيله الأكبـر الجبهة الشعبية قد دعم مرشحاً يؤيـد الانتفاضـة السـلمية ولا يؤيـد المقاومـة المسـلحة ضـد الاحـتلال، وثمـة أحاديـث عـن تلقيـه عبـر مؤسساته الإغاثية دعما ماليا متعدد المصادر.

٣. أكـــدت الانتخابـــات ذات دلالات الانتخابـــات القطاعية والانتخابية المحلية بـأن حركتـي فـتح وحماس تتقاسمان أغلبيـة واسـعة فـي الشـعب الفلسطيني تصل ما بـين ٧٠-٨٠% سـواء فـي تنافس انتخابي أوفي مقاطعة انتخابية.

٤. أشـارت النسـبة المنخفضـة للمشـاركة فـي الانتخابات أو مقاطعة بـرغم التجـاوزات التـي أشير إليها فـي الدراسـة فـي محاولـة لرفـع النسبة، إلى أن ثمة صـعوبات سياسـية حقيقيـة

تقف في وجه برنامج الرئيس الجديد المخالف لتوجهات غالبية الشعب الفلسطيني، وإن كان يمسك بالمال والعسكر، فمن الخطورة بمكان المغامرة بالوحدة الوطنية سعياً وراء آمال لا تحظى بكثير من الواقعية لتتحقق عما قريب.

٥. أشارت هذه النتائج إلى أن المعاناة الفلسطينية وبرغم ما حملته من انتهاكات صارخة لكل حقوق الأنسان الأساسية، حتى وصلت إلى هدم البيوت والعيش في الشوراع غير أن البوصلة السياسية والتكوين الاجتماعي الفلسطيني لا تزال تتأثر بالمتغيرات الحقيقية سواء بدعم برنامج المقاومة أو بالاستجابة لفصائلها بالامتناع عن الذهاب إلى صناديق الأقتراع.

٦. تمثل الشهور الستة القادمة فترة اختبارات عسيرة على القيادة الجديدة للسلطة سواء على صعيد الأمور الحياتية اليومية، أو السياسية أو الوحدة الداخلية أو على صعيد إنجاز

الانتخابات التشريعية التي لا يمكن للنظام السياسي الفلسطيني أن يتقدم بشرعية واثقة دونها حسب الدستور والقانون.

ولذلك فهي فترة اختبار للمجتمع الدولي كما هي فترة اختبار للقيادة الفلسطينية، حيث إن الضغط الدولي على إسرائيل لإلزامها ببعض الحدود القانونية والأخلاقية هو السبيل الوحيد لإقناع الفلسطينيين بأن ثمة تغيراً قد بدأ يحدث.

٧. رغم المؤشرات التي حملها فوز مرشح فتح غير أن العقول والعقلاء فيها يقدرون أن الأمر كان مجرد بداية، وأن اليد الواحدة لا تصفق، وقد جربت فتح قيادة السلطة دون القوى السياسية الأخرى ورأت إلى أين أوصلت تلك المرحلة بالشعب الفلسطيني وبالقضية الفلسطينية، ولذلك تؤكد نتائج الانتخابات ضرورة تغيير فلسفة الهيمنة والاستفراد إلى فلسفة الشراكة والتعددية وتقاسم السلطة وتداولها.

8. أكدت هذه الانتخابات كغيرها المستوى الحضاري والوعي الديمقراطي الذي يمثله الشعب الفلسطيني بشهادة كل المراقبين، حيث مارس ديمقراطية شفافة بنسبة معقولة يمكن لها أن تكون خطوة نحو بناء مجتمع مدني ديمقراطي مستقر بعد انتهاء الاحتلال.

استنتاجات

١. كان فوز السيد محمود عباس (أبو مازن) مفروغاً منه من حيث المبدأ في ظل مقاطعة حماس للانتخابات، ولذلك فقد حصل على ٦٢,٣٢% من مجموع أصوات المقترعين، حسب الجدول رقم (٢).

٢. نظراً للانقسام الذي أحدثه برنامج أبو مازن في الشارع الفلسطيني حول الانتفاضة والمقاومة وحق العودة والقدس، فقد كان من المتوقع أن يعبر المعارضون له عن ذلك كما أشرنا في مقدمات هذه الدراسة، وقد تم ذلك بالفعل بأشكال مختلفة برزت على النحو التالي:

- الارتفاع النسبي غير المتوقع للأصوات التي حصل عليها مصطفى البرغوثي (مرشح مستقل) والتي وصلت إلى ١٩,٨% علماً بأن التقديرات

تشير إلى أن أكثر من نصف هذه الأصوات كان دافعه الاحتجاج على برنامج أبو مازن.

- تقديم الأوراق الانتخابية بصيغة احتجاج على شكلين، الأول بكتابة أسماء أشخاص غير مرشحين أو عبارات تنديد بعباس وبرنامجه، والثاني عبر تقديم أوراق بيضاء وقد بلغت نسبة هذه الأصوات المحتجة على محمود عباس معا ٦,٩٩% من الذين أدلوا بأصواتهم.

وبذلك يكون مجموع الأصوات المعارضة لبرنامج عباس ممن أدلوا بأصواتهم أكثر من١٥%، إضافة إلى الأصوات التي أعطيت للمرشحين الآخرين والتي بلغت ٢٢,٦٨% . (انظر جدول رقم (١)).

٣. أشارت النسبة المنخفضة للمشاركة والتي بلغت ٤٣،١ % ممن يحق لهم الانتخاب حسبما يشير جدول رقم (٤) إلى أحد أمرين كما يرى عدد من المحللين:

الأول: أن نسبة من الذين قاطعوا الانتخابات قاطعوها احتجاجاً ورفضاً لبرنامج محمود عباس ولعدم قناعتهم بالمرشحين الآخرين

الثاني: أن معظم الذين قاطعوا الانتخابات قد استجابوا لنداء حركتي حماس والجهاد الإسلامي بهذا الخصوص .

ومما يدعم هذا المنطق التحليلي أن نسبة المشاركة المعتادة في الانتخابات القطاعية والانتخابات البلدية الأخيرة تقع عادة ما بين ٨٠-٩٠%، أي بنسبة سلبية تتراوح بين ١٠-٢٠%، ولم تصل هذه السلبية في أي وقت من الأوقات إلى ٥٦،٩ % كما حصل في انتخابات رئاسة السلطة .

٤. يؤخذ بعين الاعتبار عند تحليل النتائج أن ثمة نسبة من الناخبين ترى أنه يجب أن تمارس حقها في الاختيار، ويتغير موقفها حسب البرامج والأشخاص المرشحين، ولا شك أن جزءاً من هذا القطاع قد أعطى السيد عباس أصواته بوصفه مرشح حزب السلطة من جهة، ومرشح حركة فتح ذات النفوذ الواسع في الشعب الفلسطيني والتي يمكن أن توفر

لمرشـحها بعـض فـرص تحقيـق برنامجـه الانتخابي من جهة أخـرى، مـع الأخـذ بعـين الاعتبار أن التنظيم المنافس الآخر فـي السـاحة الفلسطينية وهو حماس الـذي يماثـل فـتح فـي النفوذ، لم يقدم أي مرشح لهذه الانتخابات.

٥. أثبتت هذه النتائج أن حمـاس قـد تمكنـت مـن حشد مـا بـين ٣٥-٤٠ % ممـن يحـق لهـم الاقتراع في الشـعب الفلسـطيني فـي الـداخل خلاف موقفها المقـاطع للانتخابـات، فـي حـين شاركت نسبة أخرى من مؤيـديها كمـا كشـف التحليل أعلاه.

٦. تمكنت حركة فـتح مـن حصـد ٦٢,٢٣% مـن مجمـوع أصـوات النـاخبين الـذين يشـكلون ٢٦،٨ % من مجموع الفلسطينيين الـذين يحـق لهم الانتخاب، حيث خسرت حركـة فـتح نسـبة أخرى بسبب توجهات مرشحها المثيـرة للجـدل والمقلقـة لأنصـارها والتـي تنقسـم عليهـا

التيارات الفتحاوية ذاتها، والتـي قـد تصـل مـا بين ١٠-١٥ % ممن يحق لهم الاقتراع.

٧. أثبتت النتـائج للمـرة الثانيـة أن حركتـي فـتح وحماس تتمتعان معاً بنفـوذ يتـراوح بـين ٧٠-٨٠% في أوساط الشـعب الفلسـطيني وتتقاسـم الحركتان هـذه النسـبة بينهمـا بتفـاوت بسـيط يتراوح بين ٥-١٠% على أكثـر تقـدير وهـو ذات الاستنتاج الـذي أثبتتـه نتـائج الانتخابـات البلدية في المرحلة الأولـى وهـو بالضـبط مـا عبرت عنه مجموع الانتخابات القطاعيـة علـى مدى العشـرين عامـاً الماضـية فـي صـفوف الشعب الفلسطيني.

الملاحق

الجداول الإحصائية والرسوم البيانية

أولاً الانتخابات البلدية

حقائق رقمية حول الانتخابات البلدية الفلسطينية

في المرحلة الأولى:

جدول رقم (١)

	ذكور	إناث	المجموع
عدد الذين يحق لهم الاقتراع	72259	71662	143921
حسب الجنس	50.2%	49.8%	100%
عدد المقترعين	94427	22149	116576
نسبة التصويت	81%	19%	100%
عدد المرشحين	748	139	887
نسبة المرشحين	84.3%	15.7%	100%
عدد البلديات	↕⇣		
عدد المقاعد	⇠⇟⇣		
عدد المرشحين لكل مقعد	2.9		
نسبة المقاعد التي فازت بها النساء	17%		

جدول رقم (٢)

جدول البيانات الأساسي للبلديات التـي تـم حسم المقاعـد فيهـا حسـب الانتمـاء السياسـي والحزبي*:

اسم البلدية	فتح	حماس	أخرى	عدد المقاعد الكلي	وزن البلدية النسبي بالنقطة	التنظيم الفائز على غيره	الأغلبية النسبية الحاسمة في المجلس
يعبد	4	8	1	13	4.2	حماس	حماس
عرابة جنين	5	8	0	13	4.2	حماس	حماس
بيتا	5	6	0	11	3.6	حماس	حماس
بيت فوريك	3	5	3	11	3.6	حماس	لا أحد
كفل حارس	9	0	0	9	2.9	فتح	فتح
الشيوخ	1	10	0	11	3.6	حماس	حماس
الظاهرية	3	6	4	13	4.2	حماس	لا أحد
حلحول	3	3	7	13	4.2	غير ذلك	لا أحد
أبوديس	12	1	0	13	4.2	فتح	فتح
العيزرية	8	3	2	13	4.2	فتح	فتح
بيت عنان	9	0	0	9	2.9	فتح	فتح
الدوحة بيت لحم	2	6	5	13	4.2	حماس	لا أحد
العبيدية	3	7	1	11	3.6	حماس	حماس

* أما بلديات طوباس، بلعا طولكرم بديا، كفر الديك و عزون، فلم يتم حسم انتماء الفائزين فيها بشكل قطعي بسبب التناقض في المعلومات بين الفرقاء والإعلام، حيث تبلغ مقاعدها الكلية لهذه البلديات الخمس ٥٩ مقعدا.

ساواد	5	7	1	13	4.2	حماس	حماس
قراوة بني زيد الغربية	5	6	2	13	4.2	حماس	لا أحد
قراوة بني زيد الشرقية	12	1	0	13	4.2	فتح	فتح
اريحا	1	1	13	15	4.9	غير ذلك	لا أحد
العوجا	0	0	9	9	2.9	غير ذلك	لا أحد
دير دبوان	8	5	0	13	4.2	فتح	فتح
النواعمة ودير الديوك	9	0	0	9	2.9	فتح	فتح
كفر اللبد	9	0	0	9	2.9	فتح	فتح
المجموع	**116**	**83**	**48**	**247**	**80.7**		

الفرضيات التي استخدمت في إجراء التحليل الإحصائي للخروج بمؤشرات إحصائية من نتائج الانتخابات:

تم استخراج النتائج والمؤشرات من البلديات التي تم حسم الانتماء الحزبي للفائز كما هو موضح في الجدول أعلاه والتي بلغ عددها ٢١ مجلس بلدي من أصل ٢٦. من ناحية إحصائية يمكن اعتبار المؤشرات والتقديرات المستخرجة من نتائج هذه البلديات تمثل كامل البلديات التي تم فيها إجراء المرحلة الأولى من الانتخابات. ونود أن نشير هنا إلى أن

انتماء الفائزين في البلديات الخمس المذكورة أعلاه والتي لم تحسم فيها انتماءات الفائزين الحزبية لن تؤثر كثيـراً علـى المؤشرات التي سترد لاحقاً إذا توزع انتماء الفائزين فيها بين حماس وفتح والمستقلين وباقي التنظيمات الأخـرى وإن لـم تتوزع بالتساوي بينها.

وزن البلديـة: يعبر عن نسبة مقاعد البلدية إلى المقاعـد الإجمالية لكل البلديات التي جرى فيها الانتخابـات... أي أن وزن بلدية م = عدد مقاعد هذه البلدية/٣٠٦.

التنظيم الفائز: اعتبرنا التنظيم فائزاً في البلدية إذا كـان عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب أو التنظيم أكبر مـن مقاعد التنظيم الآخر وأكبر من مقاعـد المسـتقلين وبـاقي التنظيمات، وبغض النظر عن الأغلبية أو الفوز للتنظيم والتي تخضع للتحالفات لاحقاً. فعلى سبيل المثال تم اعتبـار فـتح فائزة في بلدية العيزرية لأن أصوات فتح فيهـا أكثـر مـن أصوات أي تنظيم آخر فيما اعتبرنا حماس فائزة في بلديـة سلواد بنفس المقياس. وتستخدم هذه الدراسة هـذا المقيـاس الإحصائي لتقدير القوة الجماهيرية والتأييد الشعبي لكل مـن

حماس وفتح على وجه التحديد بوصفهما القوتين الأساسيتين في المجتمع الفلسطيني.

الأغلبية: تم افتراض أن الحزب حاصل على الأغلبية في البلدية إذا كان عدد المقاعد التي حصل عليها أكبر من نصف عدد مقاعد البلدية. فعلى سبيل المثال أعطيت حماس الأغلبية في العيزرية لان عدد الأصوات فيها ٧ وهي أكثر من نصف عدد المقاعد الكلية البالغة ١٣. فيما لم تعط الأغلبية لأحد في بلدية الدوحة على المقياس نفسه.

أهم المؤشرات بناء على جدول رقم (٢)
حسب نتائج ٢١ بلدية من أصل ٢٦

مختصر جدول رقم (٢)
عدد المقاعد التي حصل عليها كل تنظيم

اسم البلدية	عدد المقاعد			
	فتح	حماس	أخرى	أجمالي
يعبد	4	8	1	13
عرابة جنين	5	8	0	13
بيتا	5	6	0	11
بيت فوريك	3	5	3	11
كفل حارس	9	0	0	9
الشيوخ	1	10	0	11
الظاهرية	3	6	4	13
حلحول	3	3	7	13
أبوديس	12	1	0	13
العيزرية	8	3	2	13

بيت عنان	9	0	0	9
الدوحة بيت لحم	2	6	5	13
العبيدية	3	7	1	11
سلواد	5	7	1	13
قراوة بني زيد الغربية	5	6	2	13
قراوة بني زيد الشرقية	12	1	0	13
اريحا	1	1	13	15
العوجا	0	0	9	9
دير دبوان	8	5	0	13
النواعمة ودير الديوك	9	0	0	9
كفر اللبد	9	0	0	9
المجموع	116	83	48	247

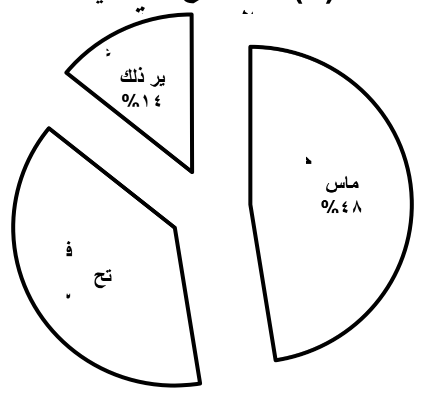
أولاً: مؤشر عدد البلديات حسب الانتماء أو الحزب:

يمكن تمثيل بيانات الجدول أعلاه على شـكل توزيـع تكراري حسب التنظيم او الحزب كما في الجدول التالي:

جدول (٣)

الحزب/ الفصيل	عدد البلديات التي فازت فيها على غيرها	النسبة
حماس	10	47.6%
فتح	8	38.1%
غير ذلك	3	14.3%
المجموع الكلي	21	100%

شكل (١): التوزيع النسبي لعدد البلديات



وتشير هذه النتائج إلى أن حماس قد حصلت على العدد الأكبر من البلديات التي أجريت فيها الانتخابات، إلا أنه يجب

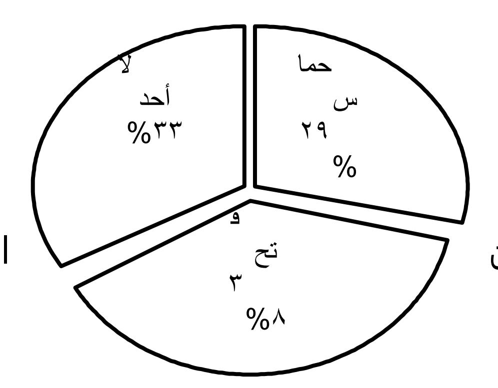
الأخذ بعين الاعتبار التحالفات المستقبلية الممكنة في البلديات التي لم تحسم لأي من حماس وفتح، والتي قد تحسم بعـض البلديات لصالح أي منهما.

ثانياً : توزيع البلديات التي فيهـا اغلبيـة حسـب التنظيم:

جدول (٤)

التنظيم/الحزب	عدد البلديات التي فيها أغلبية نسبية حاسمة في المجاس	النسبة
حماس	6	28.6%
فتح	8	38.1%
لا أحد	7	33.3%
المجموع الكلي	21	100%

شكل (٢): توزيع البلديات التي فيها أغلبية



مـن الجـــدول

أعلاه نلاحظ أن هناك عدداً من البلديات (٣٣,٣%) الأغلبية فيها غير محسومة مسبقاً بسبب حضور ملحـوظ للمسـتقلين وباقي التنظيمات الأخرى وللعشائر.

ولذلك فإن التوزيع أعلاه قد يتغير بشكل ملحوظ لصالح أي من حماس وفتح على الآخر حسب انحيـاز أو وقـوف الفائزين بجانب حماس أو فتح.

ثالثاً: التوزيع النسبي الموزون للبلديات التي فاز فيها تنظيم حسب التنظيم:

إن الجدولين أعلاه لا يعكسان حجم أو أهمية البلدية من حيث عدد المقاعد (وزن البلدية)، لذا إذا أخذت الدراسة بعين الاعتبار وزن كل بلدية، واستنادا إلـى الجـدول (٤) فـإن التوزيع النسبي للبلديات التي فاز فيها أحد االتنظيمـين بعـد وزنها يصبح كما في الجدول (٥) :

جدول (٥)

حسب الجدول رقم (٢)

اسم البلدية	عدد المقاعد	وزن البلدية
يعبد	13	4.2
عرابة جنين	13	4.2

بيتا	11	3.6
بيت فوريك	11	3.6
كفل حارس	9	2.9
الشيوخ	11	3.6
الظاهرية	13	4.2
حلحول	13	4.2
أبوديس	13	4.2
العيزرية	13	4.2
بيت عنان	9	2.9
الدوحة بيت لحم	13	4.2
العبيدية	11	3.6
سلواد	13	4.2
قراوة بني زيد الغربية	13	4.2
قراوة بني زيد الشرقية	13	4.2
اريحا	15	4.9
العوجا	9	2.9
دير دبوان	13	4.2
النواعمة ودير الديوك	9	2.9

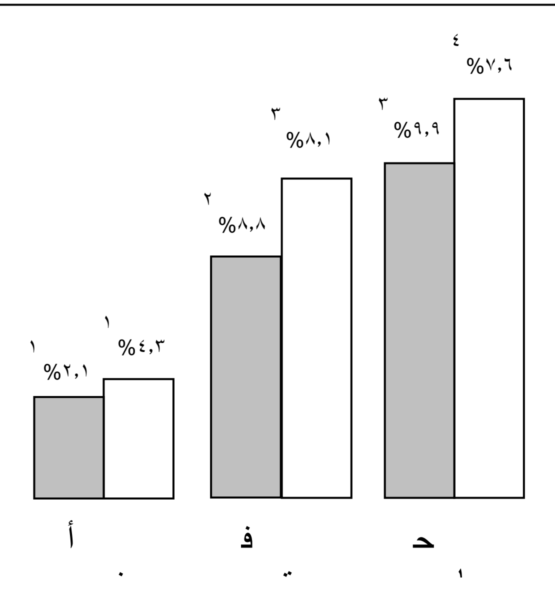
كفر اللبد	9	2.9
المجموع (٢١) بادية	**247**	**80.7**

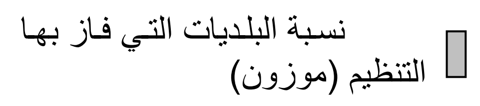
جدول (٦)

التنظيم/الحزب	التوزيع النسبي الموزون (حسب الوزن النسبي لكل بادية) للباديات
حماس	39.9%
فتح	28.8%
غير ذلك	12.1%

بمقارنة الجدول (٦) مع الجدول (٣) نجد ان الهوة بين نسبة الباديات التي فازت فيها حماس والتي فازت فيها فـتح هي حقيقية وذات دلالة إحصائية واضحة ، انظر شكل (٣).

شكل (٣): مقارنة بين النسب الموزونة وغير الموزونة للبلديات التي فاز بها التنظيم





نسبة البلديات التي فاز بها التنظيم (غير موزون)

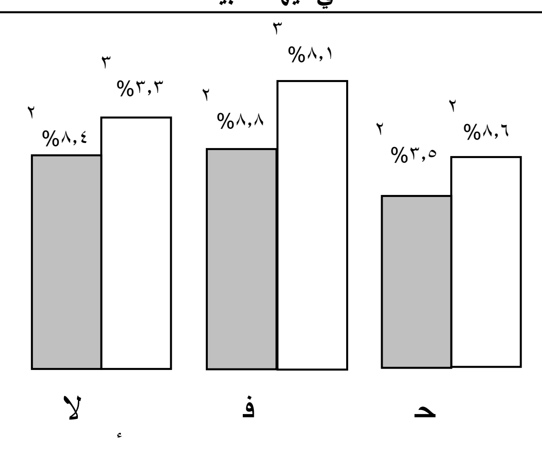
رابعاً: التوزيع النسبي الموزون للبلديات التي فيها أغلبية نسبية في المجلس حسب التنظيم، وفق الجدول رقم (٤):

جدول (٧)

التنظيم/الحزب	التوزيع النسبي للبلديات التي فيها أغلبية (موزون)
حماس	23.5%
فتح	28.8%
لا أحد	28.4%

مقارنة الجدول (٧) بالجدول (٤) نجد أنه مازال هناك فرق جوهري بين البلديات التي حصلت فيها فتح على الأغلبية مقارنة مع تلك التي لحماس، إلا أن هذا الفرق قد تضاءل عند اعتبار وزن البلدية النسبي، حيث تلعب البلديات التي لا يملك اي من التنظيمين فيها أغلبية دوراً مهماً في ترجيح كفة أي منهما وفق تحالفات مستقبلية مع أي منهما من قبل الآخرين، انظر الشكل (٤) لبيان ذلك.

شكل (٤): مقارنة بين التوزيع النسبي الموزون وغير الموزون للبلديات التي فيها أغلبية



▯ التوزيع النسبي للبلديات التي فيها أغلبية (غير موزون)

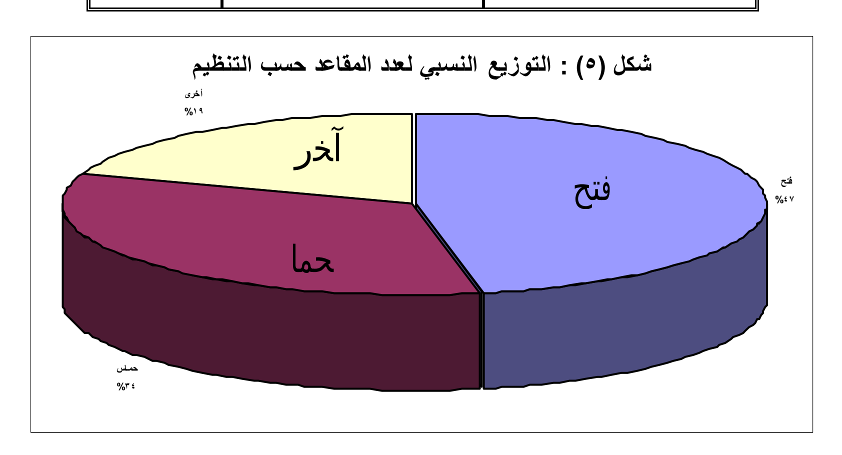
▮ التوزيع النسبي للبلديات التي فيها أغلبية (موزون)

خامساً: توزيع المقاعد حسب التنظيم:

جدول (٨)

التنظيم	عدد المقاعد	النسبة
فتح	116	47.0%
حماس	83	33.6%

أخرى	48	19.4%
عدد المقاعد	247	100.0%

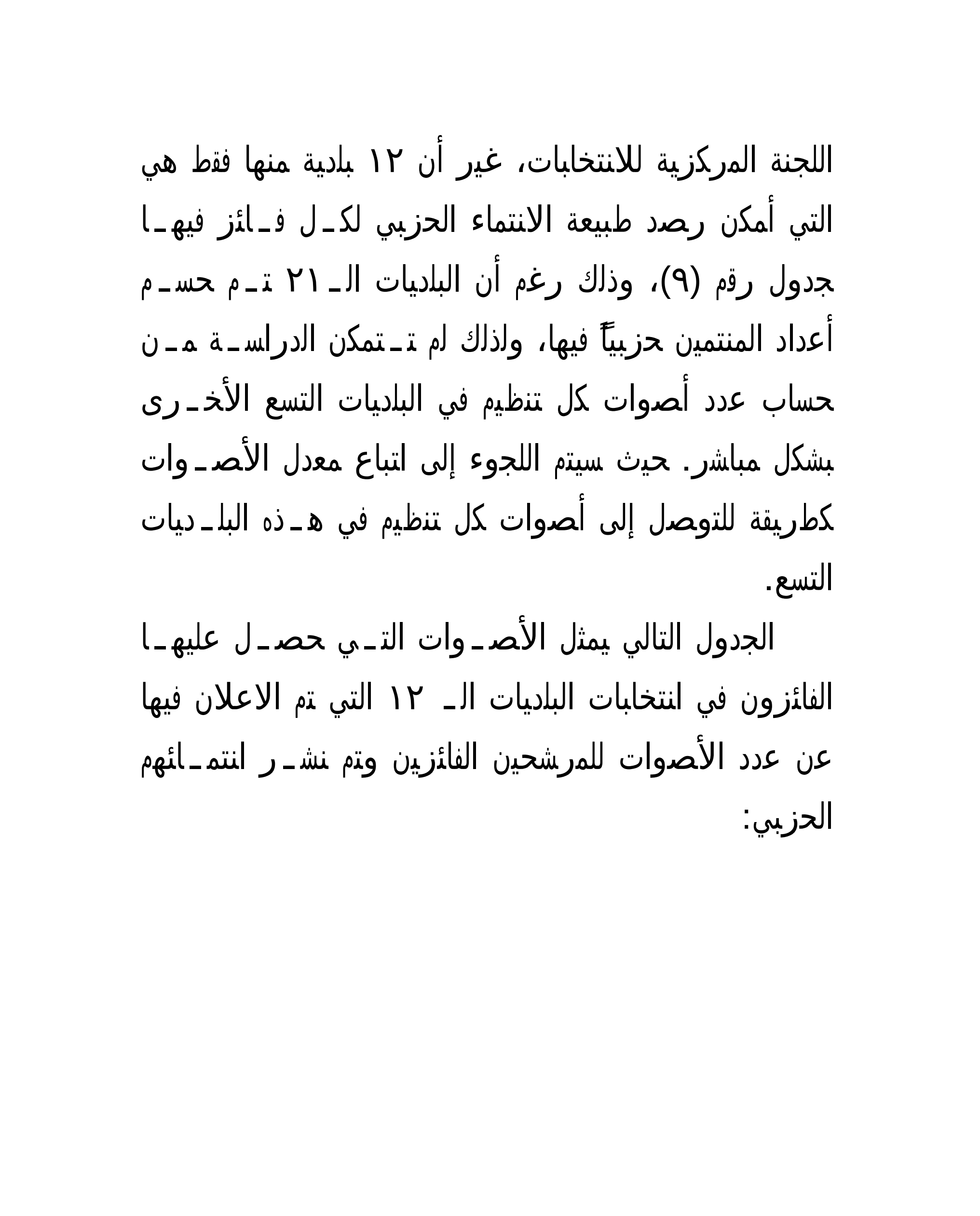


شكل (٥) : التوزيع النسبي لعدد المقاعد حسب التنظيم

لاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن الفرق في المقاعـد التي حصدتها فتح أكثر من تلك التي حصلت عليها حمـاس، ولعل من أبرز البلديات التي سببت هذا الفرق في المقاعد هي بلديات أبو ديس وقراوة بني زيد الشرقية، وبلديات كفر اللبد والنواعمة وبيت عنان. ولربما تتغير هذه النسب فـي حـال حسم البلديات التي صعب علينا فيها الحسم في هذه الدراسة.

ملاحظة إحصائية:

رغم أن عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح في البلديات الـ ٢١ تحت الدراسة كان واضـحاً حسـب نتـائج



اللجنة المركزية للانتخابات، غير أن ١٢ بلدية منها فقط هي التي أمكن رصد طبيعة الانتماء الحزبي لكل فائز فيها جدول رقم (٩)، وذلك رغم أن البلديات الـ ٢١ تم حسم أعداد المنتمين حزبياً فيها، ولذلك لم تتمكن الدراسة من حساب عدد أصوات كل تنظيم في البلديات التسع الأخرى بشكل مباشر. حيث سيتم اللجوء إلى اتباع معدل الأصوات كطريقة للتوصل إلى أصوات كل تنظيم في هذه البلديات التسع.

الجدول التالي يمثل الأصوات التي حصل عليها الفائزون في انتخابات البلديات الـ ١٢ التي تم الاعلان فيها عن عدد الأصوات للمرشحين الفائزين وتم نشر انتمائهم الحزبي:

جدول (٩)

البادية	عدد الأصوات			مجموع الأصوات	عدد المقاعد			مجموع المقاعد
	فتح	حماس	أخرى		فتح	حماس	أخرى	
اريحا	3601	3495	38850	42345	1	1	13	15
الدوحة	1234	4282	2843	7125	2	6	5	13
العبيدية	2852	8983		8983	3	7	1	11
العوجا	------	--------	4237	4237	0	0	9	9
بني زيد الغربية	3812	4709	1372	6081	5	6	2	13
بني زيد الشرقية	12962	971	-------	971	12	1	0	13
بيت عنان	5526	-------	-------	0	9	0	0	9
بيتا	5719	6927	-------	6927	5	6	0	11
بيت فوريك	2741	4460	2714	7174	3	5	3	11
دير دبوان	5339	3949		3949	8	5	0	13
كفر حارس	5208	---------	-------	0	9	0	0	9
كفر اللبد	8423	---------	-------	0	9	0	0	9
المجموع	**57417**	**37776**	**50016**	**87792**	**66**	**37**	**33**	**136**

جدول (١٠)

التنظيم	مجموع عدد الأصوات	مجموع عدد المقاعد	متوسط عدد الأصوات للمقعد*
فتح	57417	66	870
حماس	37776	37	1021
غير ذلك	-------	-------	1037

*** تم احتساب مؤشر متوسط عدد الأصوات للمقعد من خـلال قسـمة عدد الأصوات على عدد المقاعد.**

ملاحظة:

١. تـم إجـراء معالجـة إحصـائية لمتوسـط عـدد الأصــوات للمســتقلين وللتنظيمــات الأخــرى والعشائر، وتمت هـذه المعالجـة كمـا يلـي: أولاً تــم احتســاب معــدل الأصــوات للمســتقلين والتنظيمات والعشائر بمـا فيهـا أريحـا، ثـم تـم احتساب المعـدل باسـتثناء أريحـا، ثـم احتسـب متوسطهما الحسابي.

٢. النسبة لباقي البلديات (التسـعة) التـي لـم يـتم تحديد الانتماء الحزبي لكـل فـائز فيهـا بعينـه،

فقد تم تقديرها حسب متوسـط عـدد الأصـوات التي حصل عليها التنظيم في الجدول أعلاه.

جدول (١١)

اسم البادية	عدد الأصوات				عدد المقاعد			
	فتح	حماس	أخرى	المجموع	فتح	حماس	أخرى	المجموع
يعبد	3480	8168	1037	12685	4	8	1	13
عرابة جنين	4350	8168	0	12518	5	8	0	13
الشيوخ	870	10210	0	11080	1	10	0	11
الظاهرية	2610	6126	4148	12884	3	6	4	13
حلحول	2610	3063	7259	12932	3	3	7	13
أبوديس	10439	1021	0	11460	12	1	0	13
العيزرية	6960	3063	2074	12096	8	3	2	13
سلواد	4350	7147	1037	12534	5	7	1	13
النواعمة ودير الديوك	7830	0	0	7830	9	0	0	9
المجموع	**43498**	**46965**	**15555**	**106017**	**50**	**46**	**15**	**111**

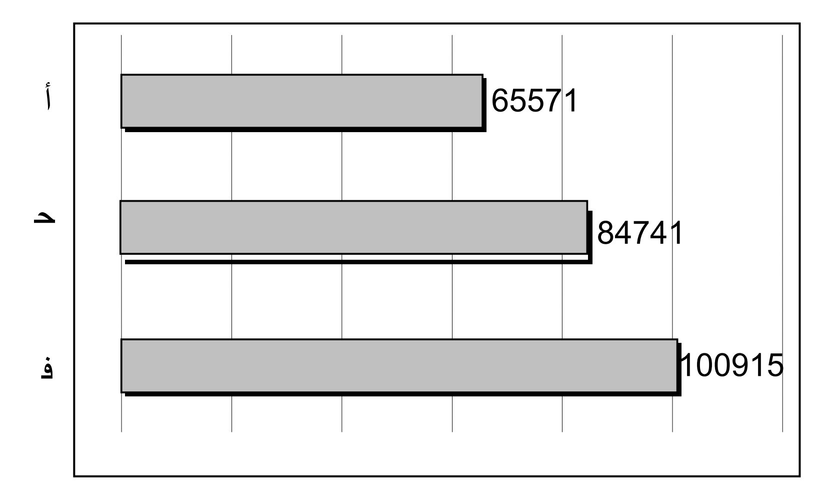
سادساً: المجموع الكلي المقدر لعدد الأصوات للباديات الـ ٢١:

جدول (١٢)

	فتح	حماس	أخرى	مجموع الأصوات
الأصوات	100915	84741	65571	251226
النسبة	40.2%	33.7%	26.1%	100.00%



شكل (٦): مجموع الأصوات التي حصلت عليها كل من فتح وحماس وبقية التنظيمات والمستقلين والعشائر حسب الجدولين ٨ و ١٠



ثانياً

انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية

١- الجداول الإحصائية:

جدول رقم (١)

نتائج الفرز الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية حسب المرشحين*:

المرشح	مجموع الأصوات التي حصل عليها المرشح	النسبة المئوية للأصوات التي حصل عليها المرشح من مجموع الذين ادلوا بأصواتهم
مصطفى البرغوثي، مستقل مدعوم من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	153516	19.8%
محمود عباس (أبو مازن)- مرشح حركة فتح الوحيد	483039	62.32%
بسام الصالحي- مرشح حزب	20844	2.69%

*موقـــع اللجنـــة المركزيـــة للانتخابـــات الفلســـطينية، http://www.elections.ps/index.php

الشعب		
تيسير خالد- مرشح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	27118	3.5%
عبدالكريم شبير- مستقل	5874	.76%
عبدالحليم الأشقر- مستقل	20774	2.68%
السيد بـــركة- مستقل	9809	% 1.27
الأوراق الباطلة	29366	% 3.79
الأوراق البيضاء	24806	% 3.2
المجموع	**775146**	**% 100**

جدول رقم (٢)
ملخص نتائج الفرز
(حسب لجنة الانتخابات المركزية)

المدينة	أبو مازن		غير ذلك		المجموع
	رقمياً	نسبة مئوية	رقمياً	نسبة مئوية	
القدس	16,178	61.4%	110,187	38.6%	26,365
رام ا	38,681	60.9%	24,814	39.1%	63,495
اريحا	8,700	74.9%	2,915	25.1%	11,615
بيت لحم	29,806	61.4%	18,773	38.6%	48,579
الخليل	54,222	58.5%	38,419	41.5%	92,641
سلفيت	10,584	55.8%	8,398	44.2%	18,982
نابلس	47,963	58.5%	34,088	41.5%	82,051
طولكرم	23,208	54.4%	19,483	45.6%	42,691
قلقيلية	14,157	63.5%	8,128	36.5%	22,285
طوباس	10,324	67.6%	4,953	32.4%	15,277
جنين	40,229	61.2%	25,484	38.8%	65,713
شمال غزة	40,380	67.9%	19,084	32.1%	59,464

غزة	61,351	68.2%	28,672	31.8%	90,023
دير البلح	28,953	66.4%	14,630	33.6%	43,583
خانيونس	35,342	61.4%	22,223	38.6%	57,565
رفح	22,961	65.9%	11,856	34.1%	34,817
المجموع	483,039	62.3%	292,107	37.7%	775,146

جدول رقم (٣)

نسبة الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة*

التقديرات السكانية للفلسطينيين حتى منتصف عام ٢٠٠٤	
القدس	410,193
رام ا	284,940
اريحا	43,065
بيت لحم	178,104
الخليل	533,337
سلفيت	63,300
نابلس	334,050
طولكرم	171,520
قلقيلية	95,752
طوباس	47,547
جنين	259,683
شمال غزة	267,239
غزة	494,953
دير البلح	203,667

عدد السكان الفلسطينيين الذين تزيد أعمارهم على ١٨ سنة حتى منتصف عام ٢٠٠٤	
القدس	192790.7
رام ا	133921.8
اريحا	20240.55
بيت لحم	83708.88
الخليل	250668.4
سلفيت	29751
نابلس	157003.5
طولكرم	80614.4
قلقيلية	45003.44
طوباس	22347.09
جنين	122051
شمال غزة	125602.3
غزة	232627.9
دير البلح	95732.45

---

* **المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/التقديرات السكانية.**

خانيونس	273,074
رفح	167,490
المجموع	**3,827,914**

خانيونس	128344.8
رفح	78720.3
المجموع	**1799120**

جدول رقم (٤)

نسبة التصويت إلى عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة*

المرشح	أبو مازن	غير ذلك	المجموع
القدس	8.4%	5.3%	13.7%
رام ا	28.9%	18.5%	47.4%
اريحا	43%	14.4%	57.4%
بيت لحم	35.6%	22.4%	58%
الخليل	21.6%	15.3%	37%
سلفيت	35.6%	28.2%	63.8%
نابلس	30.5%	21.7%	52.3%
طولكرم	28.8%	24.2%	53%
قلقيلية	31.5%	18.1%	49.5%
طوباس	46.2%	22.2%	68.4%
جنين	33%	20.9%	53.8%
شمال غزة	32.1%	15.2%	47.3%
غزة	26.4%	12.3%	38.7%

* تم حساب هذه النسب من خلال قسمة المقترعين على عدد السكان الفلسطينيين حتى منتصف عام ٢٠٠٤ .

دير البلح	30.2%	15.3%	45.5%
خانيونس	27.5%	17.3%	44.9%
رفح	29.2%	15.1%	44.2%
المجموع	26.8%	16.2%	43.1%

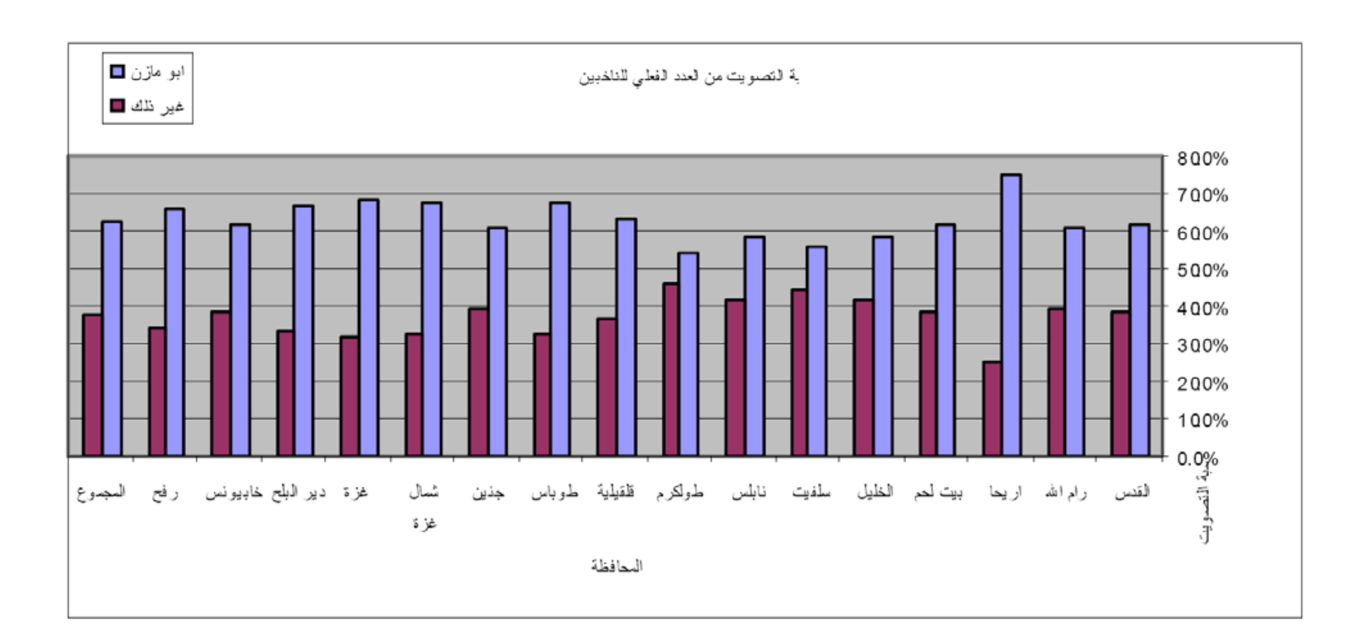
جدول رقم (٥)

لتوزيع الجغرافي للنتائج ونسب المرشحين فيها بين الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة

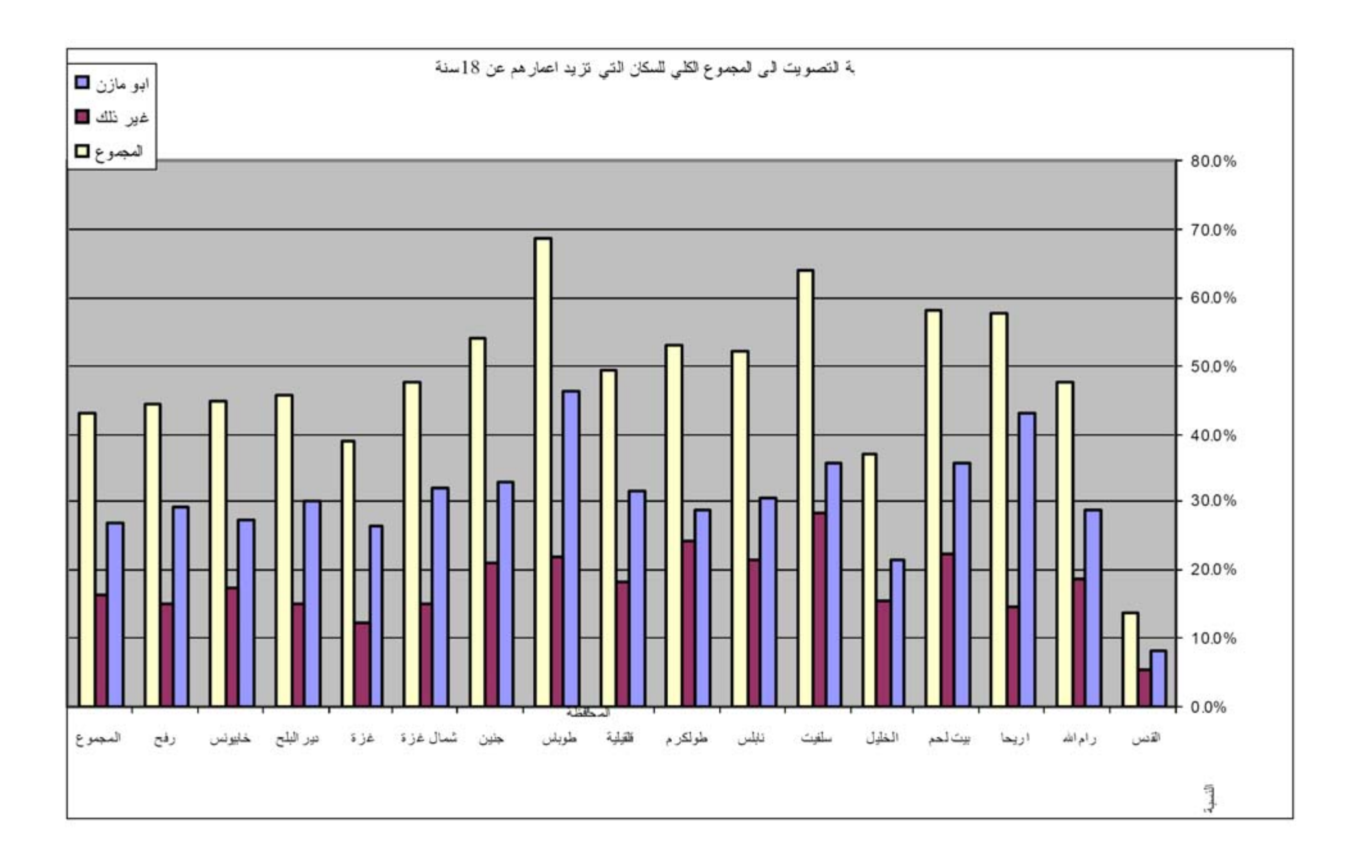
-----	الضفة الغربية والقدس	قطاع غزة	المجموع
عدد من يحق لهم الاقتراع*	1138101 (63.3%)	661019 (36.7%)	1799120 (% 100)
عدد المقترعين فعليا	489694 (% 63.2)	285452 (36.8%)	775146 (100%)
نسبة المقترعين إلى من يحق لهم الاقتراع في كل فلسطين	27.2%	15.9%	43.1%
نسبة المقترعين إلى من يحق لهم الاقتراع في كل منها	43%	43.2%	---
الأصوات التي حصل عليها مرشح فتح	294052	188987	483039
نسبة أصوات مرشح	60%	66.2%	62.3%

* حسب جدول رقم (٣)

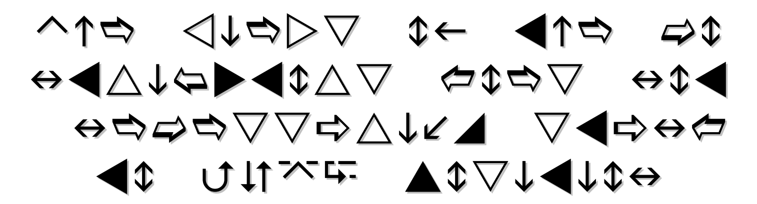
			فتح في كل منهما(من عدد المقترعين الفعليين)
292107	96465	195642	الأصوات التي حصل عليها المرشحون الآخرون
37.7%	33.8%	40%	نسبة الأصوات التي حصل علها المرشحون الآخرون في كل منهما(من عدد المقترعين الفعليين)



ـة التصويت من لعدد الفعلي للناخبين
ابو مازن
غير ذلك
80.0%
70.0%
60.0%
50.0%
40.0%
30.0%
20.0%
10.0%
0.0%
القدس
رام الله
اريحا
بيت لحم
الخليل
سلفيت
نابلس
طولكرم
قلقيلية
طوباس
جنين
شمال غزة
غزة
دير البلح
خانيونس
رفح
المجموع
المحافظة


ـة التصويت الى المجموع الكلي للسكان التي تزيد اعمارهم عن 18سنة
ابو مازن
غير ذلك
المجموع
80.0%
70.0%
60.0%
50.0%
40.0%
30.0%
20.0%
10.0%
0.0%
المحافظة
المجموع
رفح
خانيونس
دير البلح
غزة
شمال غزة
جنين
طوباس
قلقيلية
طولكرم
نابلس
سلفيت
الخليل
بيت لحم
اريحا
رام الله
القدس

Trends of Palestinian Voters in Presidential & local Elections



First Edition

^⇕ ⇕△⇦⇨△ ⇕▶△ ▲▶⇦↙↓⇨
⇨◀↓⇕⇔↰

↶↓⇦⇦↙⇨ ⇃↑⇨▽◀ ⌃◀▶⇦↓
⇨▽ ⇠⇨⇔◀⇨△

↻↘↺↘⇄⇕◣ ↕⇞↑⇥ ➔ ↳↘↘⇨⇔
⇹↲ ➔ ⇈⇕△⇦⇨⇔
^⇨↙↰ ⇲↕↖↓↖⇣⇹↕↔ ⇞ ⇆⇨
◣↰ ⇣⇹↕

⇃↑↖↘⇨↓↙↰ ↘⇨▽⇨↵↘⇨▽⇨↘⇨
⇕↘↘↖⇕
↑◀◀▲↰⇞⇞ ▷▷▷↘↘⇨▽⇨↘⇨⇕↘
↘↖⇕

Contents

↳⇦▽◀△⇨⇨◀

Trends of Palestinian Voters in Presidential & local Elections

The occupied Palestinian territories witnessed two very important elections. The first was the local elections in 26 municipalities, held on December 23rd 2004. The second was the Palestinian National Authority Presidential Elections, held on January 9th 2005. It represented a very democratic scene that the Palestinian people practiced peacefully. Accordingly, all Palestinian factions and political forces respected the results in both elections.

- **Local Elections**

The local elections expressed very accurate indications in regard to the support of the Palestinian opponent factions, Fateh and Hamas in particular. More than 81% of the assumed voters (144 thousand in all) practiced their right to vote. Hamas and Fateh together won more than 70% of the voters' support. Hamas won 13 local councils out of 26, while Fateh won most of the rest.

- **Presidential Elections**

This was the first political election after President Arafat's death. Seven candidates were running for office, representing four political parties in addition to those who were running independently. The Islamic Resistance Movement (Hamas), the major opponent of Fateh in Palestine, boycotted the elections. About 50% of the assumed voters (1.8 million in all) practiced their right to vote. Mahmoud Abbas, the Fateh candidate, won the elections with a majority of 62 % of the votes. However, participation, in general, was very low (almost 50 %) compared to the local and sectarian elections, which usually mount to between 80-90% of the assumed voters. Some considered this an indication to a protest from half of the Palestinians to Mahmoud Abbas' political program; while others considered such a noticeable boycott as a response to Hamas' call to its supporters to boycott the elections.

Regardless of these disputes and different analyses, both elections might open a new chapter of democracy within the Palestinian society in the coming years.